دراسة مرحلة ما بعد تقييم هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي:
(لجنة الخلجان)

1- مقدمة

1- عقدت الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تأسست في 26 فبراير من عام 2001 لتحل محل لجنة تنمية وإدارة موارد المصايد السمكية بالخلجان - وهو جهاز تابع لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي (هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي: لجنة الخلجان) دورتها الأولى في مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 6-8 أكتوبر عام 2001. وقد طالبت إحدى توصيات الدورة بإعداد دراسة تتناول مرحلة ما بعد تقييم لجنة الخلجان التي كانت تتولى المسئولية قبل الهيئة. وتهدف الدراسة إلى استغلال الدروس المستفادة من خبرة لجنة الخلجان لدعم الأعمال المستقبلية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك واستكمال ما حققته لجنة الخلجان بالإضافة إلى تجنب بعض أوجه القصور والحد من القيود التي واجهتها اللجنة.

2- لتنفيذ التوصية السابقة قامت منظمة الأغذية والزراعة بتعيين الاستشاري السيد/ عزت حسن فيضي الذي كان يعمل بمنظمة الأغذية والزراعة قبل إحالته إلى التقاعد وكان أمينا للجنة الخلجان كي يتولى القيام بدراسة مرحلة ما بعد التقييم. ويتمثل الإطار الزمني المحدد لتنفيذ هذه المهمة فيما بين 19 نوفمبر 2001 حتى 31 يناير 2002.

3- من المستهدف بعد نهاية مرحلة ما بعد التقييم أن يتم إصدار الوثيقة الناتجة لتكون بمثابة نشرة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة يتم توزيعها على نطاق واسع على مؤسسات المصايد السمكية في المنطقة المستهدفة من خلال لجنة الخلجان التي انتهى عملها الآن وعلى المؤسسات الدولية وخاصة أجهزة ومنظمات المصايد السمكية الإقليمية.

4- سوف تقدم دراسة مرحلة ما بعد التقييم إطارا موجزا للتطورات التي أدت إلى تأسيس لجنة الخلجان كجهاز إقليمي فرعي تابع لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي وأدت بعد ذلك إلى تأسيس الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وسوف تقوم الدراسة أيضا بتحليل مشاركة الدول الثمانية الأعضاء والمراقبين المعنيين في الدورات المتعددة خلال تواجدها الذي دام 28 عاما. وسوف تقوم بذلك من خلال إبراز إنجازاتها وأوجه القصور بها والقيود التي تواجهها والتي ظهرت خلال عملية تنمية وإدارة الموارد السمكية بالمنطقة التي تغطيها اللجنة. وسوف تتولى الدراسة أيضا مراجعة وتحليل جداول الأعمال التي تضمنت القضايا الرئيسية التي تم إثارتها خلال الدورات المتعددة للجنة والقرارات المتخذة ومتابعة تنفيذ القرارات ودور وفاعلية مجموعات العمل والمشاورات الفنية ومشاورات الخبراء وتحليل علاقتها بالهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

5- سوف تركز الدراسة أيضا على تأثير قضايا المصايد السمكية العالمية وعلاقتها بحالة المصايد السمكية بالمنطقة. ويتم تحديد الملاحظات الختامية والدروس المستفادة لتكون بمثابة دليل لتحسين الدور الذي تلعبه الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك من أجل استكمال عملية تنمية وإدارة المصايد السمكية في المنطقة. وتختتم الدراسة بعدد من التوصيات المقترحة التي يتم وضعها لدعم أنشطة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

2- الشروط المرجعية

6- تتمثل الشروط المرجعية المقدمة إلى الاستشاري فيما يلي:

يتولى الاستشاري بصفة عامة إجراء تقييم لاحق لأنشطة لجنة تنمية وإدارة الموارد السمكية للخلجان (لجنة الخلجان) التابعة لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي . ويتم ذلك بالتعاون مع ، وتحت إشراف ، كبير مسئولي المصايد السمكية بالمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة بالشرق الأدنى بالقاهرة ، مصر وغيره من أفراد فريق العمل بالمكتب الإقليمي وإدارة المصايد السمكية والمكتب القانوني التابعين لمنظمة الأغذية والزراعة.

ويقوم الاستشاري بصفة خاصة بما يلي:

أ. مراجعة موجزة دور لجنة الخلجان والغرض منها والأحداث التي أدت إلى تأسيسها والاتفاقية الخاصة بها وعملية صنع القرار وغيرها من الاعتبارات الأخرى المتعلقة بها (بما في ذلك الملحقات التي تذكر تواريخ انعقاد الدورات ورئاسة تلك الدورات وغيرها).

ب. تحليل مشاركة الأعضاء في عمل اللجنة.

ت. تناول القوى التي شكلت عمل اللجنة ودور والغرض من أجهزة ومنظمات المصايد السمكية الإقليمية والإقليمية الفرعية الحالية بالإقليم.

ث. تحليل محتويات جداول الأعمال وتقارير الدورات منذ تأسيس اللجنة ومراجعة القضايا التي تم تناولها مع التركيز على اتجاهات القضايا وعملية اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذ تلك القرارات. وتوضيح كيف تحدد الأحداث الدولية في مجال المصايد السمكية مسار المناقشات وعملية اتخاذ أو عدم اتخاذ القرار كجزء من التحليل. ويجب أن يتضمن هذا التحليل الدور الذي تلعبه لجنة الخلجان في التأثير على قضايا المصايد السمكية الإقليمية الهامة ويشتمل ذلك ولا يقتصر على اتفاقية الالتزام ومجموعة المبادئ والقوانين ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وجدول أعمال القرن 21.

ج. مراجعة أسلوب استفادة الدول ومنظمات ومؤسسات المصايد السمكية الإقليمية والفرعية بالإقليم من الاستشارات العملية والفنية التي تقدمها اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك تحديد الإجراءات التي من المحتمل أن تؤدي إلى تحسين الدور الذي تلعبه الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك التي حلت محل لجنة الخلجان مع الإشارة بصفة خاصة لمنظمات المصايد السمكية الإقليمية.

3- خلفية

7- بلغ إجمالي تعداد سكان الدول الثمانية الأعضاء بلجنة الخلجان وهي البحرين والكويت والعراق وجمهورية إيران الإسلامية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في منتصف عام 2000 نحو 120.8 مليون نسمة وتغطي هذه الدول مساحة تصل إلى نحو 4.6 مليون كيلومتر مربع. وتتراوح كثافة السكان بين 10 أفراد في الكيلومتر المربع في المملكة العربية السعودية إلى نحو 1125 فرد في البحرين. ويتراوح المعدل السنوي للنمو السكاني بين 2 إلى 3.6 بالمائة بمتوسط 2.7 بالمائة. ويعتبر هذا المعدل أعلى من معدلات النمو السكاني بالدول المتقدمة إلى حد كبير كما أنه أعلى قليلا من تلك المعدلات في الأقاليم النامية الأخرى في العالم. وحيث تعتبر هذه البلدان من البلدان المنتجة للبترول فإن متوسط دخل الفرد بصفة عامة يكون مرتفعا حيث يصل إلى 10084 دولار أمريكي (1998) (أنظر الجدول رقم 1).

8- تسيطر المصايد السمكية الصغيرة في كل الدول الأعضاء على صناعة الصيد. وتكون قوارب الصيد صغيرة بصفة عامة يتراوح طولها بين 25 إلى 35 قدم. وقد أصبحت ميكنة القوارب بالمحركات الداخلية والخارجية شائعة للغاية. ويتم استخدام أساليب الصيد التقليدية مثل الشباك أو الفخاخ السلكية والصنارة في أغلب الأحوال باستثناء عدد قليل من عمليات الصيد نصف الصناعية التي تتم في بعض البلدان التي تستخدم شباك الجر في صيد أسماك القاع والروبيان. ويقدر إجمالي كميات الصيد عام 1999 من المنطقة البحرية الخاضعة للدراسة بنحو 508 ألف طن. ويتم صيد الأسماك من موارد المياه العذبة والمزارع السمكية في العراق وإيران فقط مع إقامة بعض المزارع السمكية التجريبية والتجارية في جميع الدول الأعضاء. ويختلف متوسط استهلاك الفرد من الأسماك في نفس المنطقة إلى حد كبير. ويتراوح الاستهلاك بين أقل من 1 كيلوجرام سنويا في العراق إلى 45.3 كيلوجرام سنويا في عمان ويبلغ المتوسط العام 4.1 كيلوجرام سنويا. (أنظر الجدول رقم 1).

9- كانت المنطقة حتى أواخر الستينيات تفتقر إلى الإطار المؤسسي الذي يمكن بموجبه تنفيذ برنامج جيد لتنمية وإدارة قطاع المصايد السمكية. وقد بدأت منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ العديد من الأنشطة في مجال دراسة تقييم الأنواع بالإقليم. وكان الهدف الرئيسي يتمثل في تنمية وإدارة موارد المصايد السمكية. ومع ذلك فقد تم إجراء هذه الدراسة بصفة رئيسية على أساس إقليمي وتعاوني رغم تنفيذ بعض الأنشطة على أساس قطري.

10-وفي هذا السياق تم وضع برنامج يعرف باسم "برنامج مسح وتنمية المصايد السمكية بالمحيط الهندي". وتحت رعاية هذا البرنامج تم تنفيذ ثلاثة مشروعات أو برامج فرعية : "مشروع مسح وتنمية المصايد السمكية" و"تنمية المصايد السمكية في منطقتي البحر الأحمر وخليج عدن" و"دراسة تقييم أسماك السطح بشمال البحر العربي". ويتألف كل من هذه البرامج من العديد من العناصر والأنشطة التي تم تنفيذها على مستوى الإقليم.

4- خلفية مختصرة عن هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي

11-قامت منظمة الأغذية والزراعة عام 1967 بموجب المادة رقم 6-1 من دستورها بتأسيس هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي. وقد تم تحديد ثلاثة أولويات للعمل: تحسين إحصائيات المصايد السمكية وإدارة الأنواع المستغلة إلى حد كبير واستحداث برامج دولية في إقليم المحيط الهندي. وقد اقترحت إنشاء برنامج مسح وتنمية المصايد السمكية بالمحيط الهندي بهدف "زيادة المعلومات حول موارد المحيط الهندي ككل وخاصة المعلومات المتعلقة بالأنواع التي توفر فرصا للتنمية الاقتصادية المبكرة من جانب البلدان في المنطقة ذاتها من أجل دراسة جميع جوانب الاستفادة منها وتحديد العوائق التي تحول دون التنمية ووضع خطة عمل لعلاجها".

12-بدأ برنامج مسح وتنمية المصايد السمكية بالمحيط الهندي ومقره بمنظمة الأغذية والزراعة في روما عملياته عام 1973 بعد فترة تحضيرية بلغت عامين. وقد تم تمديد البرنامج على ثلاثة مراحل تنتهي عام 1979 بموازنة إجمالية قدرها 7.5 مليون دولار أمريكي بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء بالبرنامج ست وأربعين دولة وقد كان البرنامج أول برامج منظمة الأغذية والزراعة لتنمية وإدارة مصايد الأسماك بين الأقاليم. وتتضمن هذه البلدان الدول الثمانية الأعضاء بلجنة الخلجان.

13-تمثلت الأهداف طويلة الأجل لبرنامج مسح وتنمية المصايد السمكية بالمحيط الهندي في زيادة مساهمة المصايد السمكية في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المحيطة بالمحيط الهندي وخاصة من خلال توفير المزيد من الغذاء وتحسين مستوى المعيشة في مجتمعات الصيد والحصول على النقد الأجنبي. وقد تمثل الهدف الحالي في مساعدة تلك البلدان على تحقيق التنمية المنسقة والمستدامة لموارد المصايد السمكية بها والتشجيع على ترشيد استغلال وإدارة هذه الموارد.

14-خلال تنفيذ برنامج مسح وتنمية المصايد السمكية بالمحيط الهندي أصبح واضحا أنه يمكن القيام بتنفيذ الأنشطة في المنطقة بمزيد من الكفاءة على المستوى الإقليمي الفرعي. وتواجه العديد من البلدان المجاورة التي يوجد لديها نفس أنواع الأسماك مشكلات وفرص مشتركة أو لديها صلات طبيعية أخرى على المستويين الاجتماعي والثقافي. ومن هذا المنطلق أصبح برنامج مسح وتنمية المصايد السمكية بالمحيط الهندي لا مركزيا من خلال تشكيل العديد من الأنشطة الإقليمية الفرعية.

15-وفي عام 1982 تبنى مؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالبحار. ووضع المؤتمر إطاراً جديداً لإدارة الموارد البحرية بصورة أفضل. وقد منح النظام القانوني الجديد للمحيطات الدول الساحلية الحقوق والمسئوليات الخاصة بإدارة واستخدام موارد المصايد السمكية كل في نطاقها الاقتصادي المستقل. ومن ثم دعت لجنة منظمة الأغذية والزراعة المعنية بالمصايد السمكية في دورتها التاسعة عشر عام 1991 إلى استحداث مفاهيم جديدة تؤدي إلى مصايد سمكية مسئولة ومستدامة.

16-نتيجة لهذه المفاهيم الجديدة تم تأسيس هيئتين للمصايد السمكية لإدارة والحفاظ على أسماك التونة والأنواع المماثلة لها بالمحيط الهندي وهما: منظمة غرب المحيط الهندي للتونة التي تم إنشائها عام 1994 وهيئة التونة بالمحيط الهندي التي نشأت عام 1996.

17-من خلال تأسيس هيئة التونة بالمحيط الهندي بغرض إدارة أسماك التونة والأنواع المماثلة لها في مختلف أنحاء المحيط الهندي تم إلغاء إحدى المهام الرئيسية التي تضطلع بها هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي وأصبحت اللجنة التابعة لها والخاصة بإدارة التونة بالمحيط الهندي دون اختصاصات. وتحت هذه الظروف المتغيرة كان من الضروري أن يتم العمل على إدارة الأنواع الأخرى بخلاف التونة والأنواع المماثلة لها على المستوى الإقليمي الفرعي، مع السعي لإيجاد دور ومهام جديدة لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي. ومع ذلك ونتيجة للمشكلات الأخرى المتعددة التي واجهت هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي فيما يتعلق بالتمويل وانخفاض نسبة الحضور وغيرها قرر أعضاء الهيئة إلغائها في دورتها الحادية عشر التي انعقدت في روما في 17 فبراير عام 1997. وبالنسبة للجنة الخلجان التابعة لها كان الخيار المتوفر أمام منظمة الأغذية والزراعة، والذي تم الموافقة عليه بالإجماع، يتمثل في تحويلها إلى هيئة مستقلة للإقليم.

5- تأسيس هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي: لجنة الخلجان

18-قامت هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي في دورتها الثالثة التي عقدت في كولومبو بسريلانكا عام 1972 بتأسيس لجنة الخلجان لتكون لجنة تابعة لها تتولى التنسيق وتقديم الاستشارات فيما يتعلق بأنشطة مشروع مسح وتنمية المصايد السمكية (مشروع الخلجان) الذي تأسس ليكون بمثابة أحد فروع برنامج مسح وتنمية المصايد السمكية بالمحيط الهندي بغرض خدمة الدول الثمانية الأعضاء بلجنة الخلجان. وقد دخل المشروع حيز التنفيذ في مايو 1975 بعد فترة من الدعم التحضيري عام 1974. وقد تم الانتهاء من المشروع في ديسمبر عام 1979. وقد بلغ إجمالي تكلفة المشروع 7.2 مليون دولار أمريكي تم تقسيمها بين البلدان المشاركة (6.1 مليون دولار) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1,1 مليون دولار). واتخذ المشروع من الدوحة بقطر مقرا له.

19-حصلت لجنة الخلجان على الشروط المرجعية التالية:

1. مراجعة وتقديم الاستشارات إلى الهيئة ومن خلالها إلى الحكومات المعنية حول تنمية وإدارة المصايد السمكية في الخلجان وخاصة ما يلي:
   - التعرف على الفرص المتوافرة لتنمية المصايد السمكية وتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه التنمية.
   - التعرف على احتياجات إدارة المصايد السمكية في كل من الخليجين وتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ مثل تلك الإدارة.
2. التشاور مع الدول غير الأعضاء بالهيئة وفقا للضرورة بموجب الأحكام المعنية بالنصوص الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة.
3. تقديم التقارير إلى الهيئة في كل دورة من دوراتها حول أنشطتها خلال فترة السابقة التي تقع ما بين الدورات.
4. إجراء الاجتماعات اللازمة من أجل تنفيذ المسئوليات المنوطة بها وخاصة فيما يتعلق بدورات الهيئة.

20-بعد انتهاء مشروع الخلجان استمرت لجنة الخلجان في القيام بدورها بوصفها جهازا تابعا لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي. وقد عقدت اللجنة تسعة دورات عادية على فترات متقطعة. وقد انعقدت الدورة الأولى في يونيه عام 1975 بالكويت بينما انعقدت الدورة التاسعة في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة في أبريل عام 1997. وقد عقدت اللجنة ثلاثة دورات متخصصة لمناقشة مستقبل اللجنة بصفة رئيسية في ضوء إلغاء هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي وتحديد الهيئة التي تحل محلها وهي الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. ويتضمن الملحق "أ" قائمة بالدورات العادية والمتخصصة.

21-وكان لمقترح إعادة هيكلة هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي تأثيراً على لجنة الخلجان، بوصفها جهازا تابعا لها ، ولذلك أشارت اللجنة في دورتها الثامنة التي عقدت في مسقط بسلطنة عمان في ديسمبر 1994 إلى أن إعادة الهيكلة المقترحة لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي تتضمن تأسيس هيئة المصايد السمكية بشمال غرب المحيط الهندي لتكون بمثابة جهازا يخضع لدستور منظمة الأغذية والزراعة بموجب المادة رقم 14. وتتضمن الهيئة المقترحة جميع الخلجان بالإقليم والبحر العربي والبحر الأحمر. وقد أشارت أيضا إلى أن مثل هذا الجهاز يكون له قدرات حقيقية على الإدارة.

22-ومع ذلك أعربت اللجنة عن قلقها فيما يتعلق بالتداعيات المالية لإعادة هيكلة هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي وطلبت الحصول على المزيد من المعلومات حول الهيئة الجديدة المقترحة. وقد أقرت أيضا المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال ضم البلدان المجاورة نظرا لوجود وتقييم الأنواع المشتركة. ومع ذلك كانت لجنة الخلجان ترغب في التأكيد على تكاملها تحت أي تنظيم جديد.

23-خلال الدورة التاسعة التي عقدت بالشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة في أبريل من عام 1997 تم توفير المزيد من المعلومات بالدورة حول إعادة الهيكلة المقترحة لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي وأصبح تأسيس هيئة لمصايد الأسماك بشمال وغرب المحيط الهندي أمرا منطقيا. ومع ذلك فنتيجة للخصائص البيولوجية لأنواع الأسماك في مناطق المياه المختلفة جغرافيا: الخليج[1] وخليجي عمان وعدن والبحر العربي والبحر الأحمر يمكن أن يكون هناك ثلاثة أجهزة فرعية تابعة تتعامل مع المصايد السمكية بالمناطق الثلاثة المحددة.

24-وفقا لهذا التنظيم يتم اتخاذ القرارات الإدارية للهيئات الفرعية الثلاثة من خلال أعضائها وليس من خلال الهيئة. ويمكن بدلا من ذلك تأسيس هيئات مستقلة لهذه المناطق الثلاثة إلا أن هذا سيكون له تداعياته المالية على منظمة الأغذية والزراعة. ويؤدي هذا الخيار البديل إلى تحويل لجنة الخلجان إلى هيئة جديدة بموجب المادة رقم 14 من دستور منظمة الأغذية والزراعة وتزويدها بصلاحيات جديدة للإدارة ومنحها موازنة مستقلة ومجالات اختصاص جديدة بالإضافة إلى إمكانية دعم القدرات والمرونة.

6- تأسيس الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

25-علمت اللجنة في دورتها التاسعة (الشارقة 1997) أن هناك حاجة إلى اتخاذ قرار نهائي حول مستقبل لجنة الخلجان في حالة إلغاء الهيئة الأم (هيئة مصايد الأسماك بالمحيط الهندي). ولتسهيل هذه العملية تم الاتفاق على عقد مشاورات فنية في المكتب الإقليمي للشرق الأدنى بالقاهرة – مصر لمناقشة الورقة التي تقوم أمانة منظمة الأغذية والزراعة بإعدادها لتقديم الخيارات الخمسة المحتملة. وتتمثل فيما يلي:

1- الاحتفاظ بوضع اللجنة
2- إلغاء اللجنة مع هيئة المصايد السمكية بالمحيط الهندي
3- تطوير اللجنة بحيث تكتسب صفة الهيئة بموجب المادة رقم 6 من دستور منظمة الأغذية والزراعة
4- تطوير اللجنة بحيث تكتسب صفة الهيئة بموجب المادة رقم 14 من دستور منظمة الأغذية والزراعة
5- تأسيس اللجنة لتكون بمثابة جهازا مستقلا خارج إطار منظمة الأغذية والزراعة مع وجود علاقات لها بالمنظمة.

26-طبقا لتوصيات الدورة التاسعة التي عقدت في الشارقة 1997،انعقدت المشاورات المتخصصة المطلوبة حول مستقبل لجنة الخلجان في مقر المكتب الإقليمي للشرق الأدنى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ومقره القاهرة – مصر – خلال يومي 1 و2 ديسمبر

[1] الخليج الواقع بين جمهورية إيران الإسلامية وشبه الجزيرة العربية.

1997. وبعد فترة من المناقشات البناءة تم اتخاذ قرار بإجماع الآراء يتمثل في تحويل لجنة الخلجان إلى هيئة تخضع لدستور منظمة الأغذية والزراعة بموجب المادة رقم 14 أي الخيار رقم 4 أعلاه. وقد أدت المشاورات أيضا إلى مطالبة الأمانة بإعداد مسودة اتفاقية يتم توزيعها على الدول الأعضاء بحلول نهاية مارس 1998. وتم بالإضافة إلى ذلك الاتفاق على عقد الاجتماع الفني المنصوص عليه بالمادة رقم 14 الفقرة رقم 3 (أ) من الدستور لمناقشة مسودة الاتفاقية.

27-انعقد الاجتماع الفني في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة من 3 إلى 5 مايو 1998. وبعد مناقشات مطولة تم الموافقة على مسودة الاتفاقية الخاصة بتأسيس الهيئة الجديدة بموجب المادة رقم 14. ومع ذلك تم مطالبة الأمانة باستشارة الحكومات المعنية فيما يتعلق باسم الهيئة الجديدة والترتيبات المالية الخاصة بها. وقد اقترحت الأمانة فيما يتعلق بالتسمية بعض الأسماء على الدول الأعضاء المحتملة. وبعد المشاورات تم اقتراح تسمية الهيئة باسم "الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك". ولم يعكس هذا الاسم العلاقة بين الهيئة الجديدة والإقليم ومع ذلك فإنه يمثل وفقا لتلك الظروف حلا وسطا. و لم تلتزم الدول الأعضاء في البداية بأي التزامات مالية. وأشارت الأمانة إلى الحاجة إلى موازنة أساسية لتنفيذ بعض الأنشطة الهامة المتعلقة بإدارة والمحافظة على الموارد الحية بالمنطقة. ومن الناحية العملية فحينما وافقت الدول الأعضاء على تحويل لجنة الخلجان إلى هيئة بموجب المادة رقم 14 من دستور منظمة الأغذية والزراعة فقد وافقت أيضا على المساهمة في وضع موازنة مستقلة تقوم بتمويلها. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بتغطية نفقات الأمانة غير الدائمة مما يجعل من الهيئة هيئة شبه مستقلة. وتستمر منظمة الأغذية والزراعة في تقديم الدعم الفني والمالي. ويقوم مدير عام منظمة الأغذية والزراعة بتعيين الأمين ويكون مسئولا عنه من الناحية الإدارية.

28-وألغى مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته السادسة عشر بعد المائة التي عقدت في يونيه 1999 هيئة مصايد الأسماك بالمحيط الهندي وكل الأجهزة التابعة لها وتشمل لجنة الخلجان (قرار 116/1) وبناء على القرار المذكور أعلاه اقترحت الأمانة على الأعضاء عقد اجتماع خاص لمناقشة القضايا الرئيسية الهامة ووضع برنامج مستقبلي للعمل وتحديد موازنة للسنوات القليلة القادمة. وقد اقترحت الأمانة هذا الاجتماع بهدف بدء العمل في الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. . وتم الاتفاق على عقد الاجتماع بالمكتب الإقليمي للشرق الأدنى بالقاهرة في الفترة من 3 إلى 6 أبريل 2000. وتم الاتفاق أيضا على ضرورة دعوة المؤسسات البحثية للمصايد السمكية وكليات المصايد السمكية بالجامعات المعنية بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية الملائمة لإدارة المصايد السمكية بصفة مراقبين. (الملحق "أ").

29- ووافق مجلس منظمة الأغذية والزراعة بدورته المائة وسبعة عشر التي عقدت في روما في الفترة من 9 إلى 11 نوفمبر 1999 على نص الاتفاقية لتأسيس الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وتم بناءً على ذلك توزيع الاتفاقية على أعضاء منظمة الأغذية والزراعة الذين يحق لهم الانضمام للهيئة.

30-وافقت بعض الدول الأعضاء من ناحية المبدأ على تأسيس الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك ولكنها طالبت بعدم وجود أي التزامات مالية تنشأ عن هذه العضوية. وبعد الدراسة من جانب مجموعة العمل التي تأسست من خلال الدورة المتخصصة المنعقدة

بالقاهرة – مصر في الفترة من 3 إلى 6 أبريل 2000 تم اقتراح ضرورة وجود موازنة سنوية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك تبلغ 40 ألف دولار أمريكي يتم توزيعها بالتساوي بين الدول الثمانية الأعضاء بواقع 5000 دولار سنويا لكل دولة. وتغطي الموازنة النفقات المتعلقة بتنظيم اجتماعات الهيئة ونشر التقارير والدراسات والنشرات التي تقوم الهيئة بالتفويض بها بالإضافة إلى تقارير ورش العمل.

31- عند انعقاد الدورة الأولى للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر 2001 كانت اتفاقية إنشاء الهيئة قد دخلت حيز التنفيذ منذ فبراير 2001 . وأكدت الدول الأعضاء على التزام كل منها بالمساهمة بمبلغ 5000 دولار سنويا في الموازنة حيث يتم إيداعها بحساب الصندوق الائتماني الذي يتم تأسيسه بمنظمة الأغذية والزراعة (انظر تقرير الدورة الأولى للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك).

32- عادت أمانة لجنة الخلجان التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة التي كانت قد انتقلت من المكتب الإقليمي للشرق الأدنى بالقاهرة في يناير 1997 إلى مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما نتيجة انتقال الأمين إلى مقر المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة بالشرق الأدنى في يناير من عام 2000. وتحل الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بالفعل محل لجنة الخلجان السابقة وحيث أن المنطقة الجغرافية التي تغطيها الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك تقع في نطاق سلطة المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة بالشرق الأدنى فقد عاد مقر الأمانة إلى المكتب الإقليمي للشرق الأدنى كما هو منصوص عليه بالمادة رقم 2-5 من اتفاقية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

7- تحليل مشاركة الدول الأعضاء في لجنة الخلجان

33- إثناء الإعداد لهذه الدراسة قام الاستشاري بزيارة 7 من بين الدول الثمانية الأعضاء لمناقشة أنشطة لجنة الخلجان بهدف التعرف على الدروس المستفادة من خبرة لجنة الخلجان ومعرفة كيفية تصورها لدور الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في المستقبل. وتم قبل الزيارة إرسال استبيان للدول الأعضاء من أجل دراسته. وساعد هذا الاستبيان على تركيز المناقشات ورغم أن نتائج المناقشات وردود الفعل تجاه الاستبيان تظهر في الفصول المعنية من الدراسة إلا أن التعليقات المحددة والمميزة التي تقدمها كل من الدول التي تم زيارتها مذكورة في هذا الفصل من الدراسة. ويتضمن الملحقان "ب" و"ج" كل من الاستبيان وبرنامج السفر وقائمة بأسماء المسئولين الذين تم الاجتماع بهم على التوالي. وتظهر مشاركة الدول الأعضاء بالدورات المتعددة بالجدول رقم 2.

1- مسقط – عمان 4-6 يناير 2002

- كانت مشاركة عمان في أعمال لجنة الخلجان واضحة للغاية. فقد حضرت جميع الدورات التسعة العادية عدا الدورة الأولى بالإضافة إلى الدورات المتخصصة الثلاثة. كما استضافت الدورة الثامنة ومشاورات الخبراء حول إدارة مصايد الأسماك شبه السطحية (أسماك القناديل).
- شعرت عمان بأن لجنة الخلجان قد حققت بعض الإنجازات خاصة بعد تشكيل مجموعات العمل. ومع ذلك لم تتمكن هذه المجموعات من تحقيق الكثير خاصة في مجموعة عمل الإحصائيات. وهناك حاجة إلى نظام موحد لجمع البيانات. ولابد أن تتفق مجموعة العمل الخاصة بالروبيان على مواسم الصيد. وتهتم عمان بمواردها البحرية وخاصة الماكريل الأسباني. وقد تم الإشارة إلى وجود دراسة مستمرة حول هذا النوع مع مجلس التعاون

الخليجي واليمن حيث يبدو أن هناك أكثر من نوع في مياه كل منها. وتم التنويه لوجود دراسة حول هذا النوع مع مجلس التعاون الخليجي واليمن.

- ترى عمان أن الافتقار إلى التمويل من أجل إجراء عمليات الصيد عائقا رئيسيا أمام دراسة الأنواع المتعددة. وتؤمن عمان بأهمية التعاون الإقليمي والتعاون الثنائي فيما يتعلق بالأنواع المشتركة.
- تتخذ عمان في الوقت الحالي الإجراءات لتأسيس مركز تدريب المصايد السمكية كوسيلة لبناء كادر قطري من الصيادين المؤهلين والمعتمدين دوليا. وقد قامت أيضا بتأسيس مركزاً لمراقبة الجودة لمنتجات الصيادين ومصايد الأسماك. وسوف يتم افتتاح هذا المركز خلال فبراير/ مارس 2002. وترحب عمان بالتعاون الإقليمي في مجالي تدريب الصيادين ومراقبة الجودة وترحب أيضا بالمتدربين من الإقليم. وجدير بالذكر أن هناك 20 شركة صيد عمانية الآن ضمن القائمة "أ" للاتحاد الأوروبي الخاصة بتصدير الأسماك ومنتجات المصايد السمكية. وتقوم حكومة عمان أيضا باتخاذ إجراءات متعددة بما يتفق مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) فيما يتعلق بمعدات الصيد والتدريب ومراقبة الجودة وقانون المصايد السمكية الجديد من أجل تنظيم القطاع.
- وأخيرا تشعر عمان بأن منظمة الأغذية والزراعة قد قامت بدورها بصورة جيدة في تقديم الخدمات إلى لجنة الخلجان وترجع أي أوجه قصور إلى الافتقار إلى العمالة ذات الكفاءة بالإقليم بصفة عامة وانتشار البيروقراطية في الدول الأعضاء.

2- طهران – جمهورية إيران الإسلامية: 6-8 يناير 2002

- كانت مشاركة إيران فعالة للغاية خلال وجود لجنة الخلجان. فقد حضرت جميع الدورات العادية عدا الثالثة والرابعة بالإضافة إلى جميع الاجتماعات المتخصصة الثلاثة. وقد استضافت أيضا الدورة السابعة وقامت بتوفير المقر لثلاثة من الاجتماعات العشر لمجموعات العمل. وقد عرضت في العديد من المناسبات أيضا استضافة المزيد من الاجتماعات لمجموعات العمل بالإضافة إلى المركز الإقليمي لقواعد البيانات و/أو مركز معلومات تربية الأحياء المائية دون أي تكلفة على الهيئة. وكانت وفودها في تلك الاجتماعات رفيعة المستوى ومستعدة بصورة جيدة للمناقشات وقد قدمت خلال تلك الاجتماعات تقارير قطرية موثقة. وقدمت أيضا مقترحات بناءة للغاية من أجل تطوير أعمال لجنة الخلجان.
- ومع ذلك ترى إيران أن إنجازات لجنة الخلجان محدودة باستثناء تنفيذ الخطة الإقليمية لتقييم الأنواع (وهو البرنامج الذي تم تنفيذه بموجب مشروع الخلجان 1975-1979) وعقد بعض الاجتماعات الفنية (مجموعات العمل) التي تم المبادرة بها عام 1992.
- تشعر إيران أن هناك العديد من فرص التعاون الإقليمي وتنفيذ المشروعات البحثية المشتركة. وتقدم إيران إمكانياتها وخبراتها إلى الدول الأعضاء الأخرى. وتشير إلى أنه لم يتم قبول ما تم عرضه في الماضي

كما أنه لم يتم تنفيذ العديد من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماعات. وقد شعرت أيضا أن تنفيذ منظمة الأغذية والزراعة للمقترحات المتفق عليها لم يكن فعالا نتيجة للعقبات المذكورة.

- تشير إيران إلى أن العقبات الرئيسية التي كانت تحول دون تحقيق جميع الأهداف المحددة سالفا تتمثل في الافتقار إلى آلية لمتابعة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها والافتقار إلى الحافز في بعض بلدان الإقليم في مجالات المصايد السمكية وافتقار المشاركين في اجتماعات معينة إلى المعلومات الكافية حول قضايا المصايد السمكية وسيطرة النزاعات السياسية والعسكرية الإقليمية التي تحول دون إقامة علاقات طيبة بين الدول.
- لزيادة فعالية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك فإن الأمر يتطلب وجود أمانة دائمة لمتابعة أعمال الهيئة. وقد شعرت إيران أيضا أن تحقيق النجاح يتطلب التخلص من العقبات المذكورة أعلاه.

3- دبي – الإمارات العربية المتحدة : 8-10 يناير 2002

- كانت مشاركة الإمارات العربية المتحدة فعالة للغاية في أعمال اللجنة. فقد حضرت سبعة من بين الدورات التسعة العادية وجميع الاجتماعات المتخصصة الثلاثة. وقد استضافت أيضا الدورة التاسعة وحضرت العديد من اجتماعات مجموعات العمل.
- تعتقد الإمارات العربية المتحدة أن لجنة الخلجان لم تحقق نتائج ملموسة باستثناء عقد دوراتها العادية وتبادل بعض المعلومات خلال هذه الدورات وتشكيل مجموعات العمل الخاصة بأسماك القاع وإحصائيات المصايد والروبيان وتربية الأحياء المائية. وقد كانت أنشطة هذه المجموعات محدودة نتيجة لضعف استمرارية التعاون. ولم تستطع اللجنة أيضا إلى الاستفادة من وسائل الإعلام في الدعاية لأنشطتها على المستويين المحلي والإقليمي.
- وترى الإمارات العربية المتحدة على أن أهم العقبات مستوى تنفيذ المقترحات المتفق عليها تتمثل في الافتقار إلى التمويل وعدم قدرة أمانة منظمة الأغذية والزراعة على متابعة تنفيذ الاتفاقيات. . فقد كان التعاون ضعيفا وبطيئا وأدنى من المتوقع. ولم تتمكن اللجنة من إقامة تعاون إيجابي في شئون المصايد السمكية مع الأجهزة الإقليمية والإقليمية الفرعية (مجلس التعاون الخليجي والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية). وبالإضافة إلى ذلك لم تساهم اللجنة في فهم المدونة أو أي قضايا علمية أخرى. وساهمت مجموعات العمل مساهمة محدودة في فهم بعض شئون المصايد السمكية فقط. ولم تساهم لجنة الخلجان على الإطلاق في دعم المؤسسات القطرية لمصايد الأسماك في الدول الأعضاء.
- تشعر الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالمستقبل أن الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك لابد أن تقوم بإجراء عمليات مسح للموارد من أجل المحافظة على تلك الموارد بصورة أفضل وعقد دورات تدريبية في المجالات المتعددة للمصايد السمكية وتأسيس مركز إقليمي للمصايد السمكية لتدريب المدربين والصيادين وزيادة الوعي وتأسيس قاعدة بيانات إقليمية

للمصايد السمكية والاستفادة من وسائل الإعلام بصورة مكثفة من أجل نشر الوعي بمساهمات الهيئة ودراسة الآثار السلبية للمزارع السمكية ومساعدة الدول الأعضاء على استخدام معايير جودة الأسماك والمنتجات السمكية للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي.

- وأخيرا تتوقع دولة الإمارات العربية المتحدة أن تمويل أنشطة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك لابد أن يتم من خلال منظمة الأغذية والزراعة أو المصادر الأخرى التي تحددها أمانة الهيئة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

4- الكويت: 10-13 يناير 2002

- بدأت المشاركة الكويتية في أنشطة لجنة الخلجان بعقد دورتها الأولى في يونيه من عام 1975. وقد حضرت أيضا جميع الدورات العادية باستثناء الدورة الثامنة. ولم تحضر الدورات المتخصصة الثلاثة التي تلت الدورات العادية بصورة رسمية ولكن قام معهد الكويت للأبحاث العلمية بتمثيلها بصفة مراقب في الدورة الثامنة والدورة المتخصصة الثالثة.
- شعرت الكويت أن دورات لجنة الخلجان قد أحرزت بعض النجاح وخاصة من خلال أعمال مجموعات العمل. ومع ذلك فأن متابعة التوصيات لم تكن على المستوى المرغوب. وقد تم الإشارة إلى أنه لم يتم إجراء المتابعة الفنية للتوصيات من جانب منظمة الأغذية والزراعة نتيجة لجدول الأمانة الفنية لمجموعات عمل المصايد البحرية المزدحم للغاية حيث لم يتم تخصيص المزيد من الوقت لكل من مجموعات العمل. وقد تم الإشارة أيضا إلى أن المسئولية تقع على عاتق الأعضاء نتيجة لعدم اضطلاع كل منهم بدوره.
- وقد بدا أن تمويل الأنشطة في المستقبل هو العائق الرئيسي الذي سيواجه الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. وتقترح الكويت ضرورة إعداد مشروع لتنمية المصايد السمكية وعرضه للتمويل من جانب العديد من الجهات المانحة المحتملة. وليس من المتوقع أن تقوم الدول الأعضاء بتوفير التمويل. وقد تم ذكر عملية مسح الروبيان التي قام بإجرائها أربعة من الدول الأعضاء على سبيل المثال. فقد تولت كل من الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر إجراء عملية المسح خلال الفترة من يوليو 1998 إلى نهاية عام 2001 بتكلفة قدرها 690 ألف دولار أمريكي قام بتوفيرها صندوق التنمية الإسلامي (320 ألف دولار) والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (320 ألف دولار أمريكي) والمؤسسة الكويتية لتطوير العلوم (50 ألف دولار أمريكي). وسوف يتم إجراء محاولة لتحديد التمويل الخاص بعملية مسح أسماك القاع على نفس النمط. وكان من المأمول أن يساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في هذا النشاط. (ذكرت المملكة العربية السعودية أنه سوف يتم إجراء عملية مسح أسماك القاع بنفس الوسيلة في المستقبل القريب).
- ذكرت المصادر أن هناك تعاونا ثنائيا بين الكويت وإيران من أجل إقامة مشروع بحثي حول أسماك الزبيدي بتكلفة إجمالية تبلغ 30 ألف دولار أمريكي. وترحب الكويت أيضا باستضافة مركز معلومات تربية الأحياء المائية في معهد الكويت للأبحاث العلمية وفقا لاقتراح لجنة المصايد

السمكية لمجس التعاون الخليجي بتكلفة تبلغ نحو 30 ألف دولار أمريكي. ولا تعترض الكويت أيضا على استضافة مركز معلومات الروبيان البحري لتقديم الخدمة إلى أعضاء الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

- تم اقتراح ضرورة قيام الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بدعوة المؤسسات العاملة في الإقليم والتي تعمل في المجالات المتعلقة بالمصايد السمكية مثل هيئة الحياة البرية في الإمارات العربية المتحدة ومركز البحرين للدراسات والبحوث ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والكليات المعنية بالمصايد السمكية من الجامعات المحلية لحضور اجتماعاتها.

5- الدوحة – قطر: 3-15 يناير 2002

- كانت قطر المقر الرئيسي لمشروع الخلجان خلال الفترة من 1975 إلى 1979. وقد استضافت أيضا أغلبية الدورات العادية للجنة الخلجان وكانت تلك هي الدورات الثانية والثالثة والرابعة أعوام 1979 و1980 و1982 على التوالي. وحضرت جميع الدورات الأخرى باستثناء الدورة السادسة بالإضافة إلى الدورتين الخاصتين الأوليتين كما استضافت إحدى اجتماعات مجموعات العمل.
- تشعر قطر أنها قد استفادت من جميع الدورات التدريبية التي شاركت بها ومن أنشطة مجموعات العمل أيضا. ومع ذلك تشعر أنه لم يتم متابعة تنفيذ التوصيات بالصورة الكافية. وقد أدركت أنه لابد من تخصيص مبالغ إضافية من أجل متابعة أي من أنشطة المشروع. ولابد أن يكون هناك متابعة أكثر شمولا لبعض الدراسات وتوحيد الإجراءات من أجل جمع البيانات العملية والبيانات الخاصة بالمصايد السمكية من جانب الدول الأعضاء.
- فيما يتعلق بعضوية قطر فرغم موافقتها على الانضمام إلى عضوية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك إلا أن لديها تحفظا حول سداد المساهمات السنوية التي تبلغ 5000 دولار أمريكي. وتعتقد أنه لابد من طرح الموضوع للمناقشة مرة ثانية بين الدول الأعضاء وخاصة في لجنة المصايد السمكية لمجلس التعاون الخليجي.
- حيث تم بالفعل تسوية مسألة رسم الحدود بين قطر والبحرين تشعر قطر بأنه لابد من إقامة مشروع يتولى إجراء عملية مسح للموارد السمكية البحرية في المياه التي تقع بين الدولتين بتمويل يتم تحديده من خلال منظمة الأغذية والزراعة.

6- المنامة – البحرين: 15-18 يناير 2002

- تعتبر البحرين هي الدولة العضو الوحيدة التي حضرت جميع الدورات العادية والمتخصصة للجنة الخلجان. وقد استضافت أيضا الدورة الخامسة بالإضافة إلى إحدى اجتماعات مجموعات العمل. وقد عرضت في العديد من المناسبات استضافة المركز الإقليمي لقواعد البيانات. واستضافت أيضا مقر مركز معلومات تسويق الأسماك والاستشارات الفنية (انفو سمك) لمدة 14 عام (1986 إلى 2000).

- تشعر البحرين أن اللجنة قد حققت العديد من الإنجازات في مجال تحقيق التعاون بين الباحثين والإداريين بالإقليم. وقد ساعدت الإقليم على الوعي بشئون المصايد السمكية من خلال تنوع الدراسات ومقار الاجتماعات ومشاركة الخبراء الخارجيين. ومع ذلك فقد فشلت في استكمال أي مشروع محدد بعد مشروع الخلجان. وقد اضطرت أيضا إلى التعامل مع قضايا المصايد السمكية غير المعروفة بالإقليم وكانت المزايا التي يحصل عليها الدول الأعضاء محدودة.
- ومن المذكور أيضا أن البحرين قد استفادت كثيرا من تحسين مستوى كوادر المصايد السمكية وتطوير برامج وخبرات المزارع السمكية في هذا المجال. وهناك شعور بافتقار اللجنة إلى الأهداف الواضحة مما حال بينها وبين تحقيق العديد من أهدافها. وقد حاولت الأمانة الوفاء بمسئولياتها إلا أن الافتقار إلى الخبرات والالتزامات المحلية بالإضافة إلى عدم فهم دور أمانة منظمة الأغذية والزراعة على المستوى المحلي قد حال دون الوفاء بتلك المسئوليات رغم الجهود المضنية التي بذلتها في هذا الصدد.
- تم تقدير أنشطة مجموعة العمل رغم أنها لم تتمكن من استكمال أعمالها. وفيما يتعلق بالتوحيد القياسي للإحصائيات تشعر البحرين أنه من غير الممكن توحيد عينات الإجراءات حيث تتبع كل دولة نظامها الخاص إلا أنه لا يمكن توحيد وتبادل إحصائيات وأنماط مصايد الأسماك. وهناك شعور بضرورة إجراء إحصاء رسمي للمصايد السمكية كل خمس سنوات. ورغم وجود عدد كافي من العلماء المحليين لتنفيذ هذه المهمة بأدنى قدر من المشاركة الدولية إلا أن سفن البحث المحلية تحتاج إلى عملية إصلاح شامل. وتتمنى البحرين أن يتم التعامل مع ظاهرة المد الأحمر.
- وحول مستقبل الهيئة الإقليمية للمصايد السمكية تشعر البحرين أنه لابد أن تتناول الدول الأعضاء القضايا الرئيسية للمصايد السمكية على المستوى الإقليمي من أجل تنفيذ التوصيات التي قد يتم التوصل إليها. وهناك حاجة إلى زيادة وتطوير الخبرات المحلية والإحصائيات على المستوى الإقليمي وإلى الخبراء المحليين لتنفيذ المشروعات وإلى استشارة الدول الأعضاء حول موضوعات جدول الأعمال ومشاركة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بصفة مراقب في المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

7- الرياض – المملكة العربية السعودية: 18-20 يناير 2002

- شاركت المملكة العربية السعودية في جميع الدورات العادية باستثناء الدورة الثالثة وحضرت أيضا جميع الدورات المتخصصة الثلاثة. ورغم أنه لم تسنح لها الفرصة لاستضافة أي من الدورات إلا أنها قامت باستضافة إحدى اجتماعات مجموعات العمل.
- رغم أن مشاركة المملكة العربية السعودية في الدورات كانت مكثفة إلا أنها تشير إلى أن مشاركتها خلال السنوات الأولى كانت اسمية نتيجة للافتقار إلى فريق العمل المدرب. وقد شعرت رغم ذلك خلال السنوات اللاحقة أن تلك المشاركة قد أصبحت أكثر فاعلية وأن العاملين بالمصايد السمكية لديها قد استفادوا من أنشطة اللجنة وتفهموا دورها بصورة أفضل.

وقد حال مثل ذلك الموقف دون الاستفادة المبكرة من أعمال اللجنة حيث كانت هناك فجوة كبيرة بين فريق العمل المحلي والخبراء إلا أن الوضع قد تحسن من خلال الفهم الأفضل.

- وقد وصف دور الأمانة التابعة للمنظمة بأنه دور طيب إلا أنه كان هناك قصور في تنفيذ التوصيات. وقد كانت للجنة أيضا قدرة إلى حد ما على خلق التعاون بين الدول الأعضاء في شئون المصايد السمكية. وقد استفادت المملكة العربية السعودية أيضا من بعض أنشطة مجموعات العمل.
- وحول مستقبل الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك تأمل المملكة العربية السعودية في وضع استراتيجية للمصايد السمكية البحرية في البحر الأحمر. وتأمل أيضا أن تتضمن أعمال الهيئة الأنشطة التي تدعم أعمال القطاع الخاص في الموارد المائية مثل أسماك الزينة وخيار البحر والصبيدج والرخويات التجارية وذات الصدفيتين وسرطان البحر. وتشعر أيضا بضرورة استمرار تبادل المعلومات بين الأعضاء ضروري بصفة مستمرة. ولا تعترض المملكة العربية السعودية على استضافة مركز لتربية الأحياء المائية (الروبيان والأسماك الزعنفية) لخدمة المنطقة حيث لديها العديد من الأنشطة في هذا المجال. وتقترح ضرورة تبادل الخبراء بين دول المنطقة أيضا والتدريب على فحص العينات في العديد من المواقع للاستفادة من الخبرات. وترى ضرورة وضع استراتيجية لإدارة الإقليم كوحدة واحدة والتحكم في نتائج هذه الاستراتيجية.
- وتشعر المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالبحر الأحمر بضرورة قيام الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بإقامة علاقات مع برنامج العمل الاستراتيجي الذي يخضع لرعاية المنظمة الإقليمية للبحر الأحمر وخليج عدن ويتم تمويله من جانب كل من مرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك شعور بإمكانية تحقيق التعاون بين كلا الهيئتين وخاصة إذا ما قامت الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بتوسيع نطاق عملها وأنشطتها لتشمل البحر الأحمر وخليج عدن.

8- العراق :

- لم يتم زيارة العراق ، العضو الثامن بلجنة الخلجان ، خلال الزيارات الميدانية للاستشاري إلى الدول الأعضاء. ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن مشاركة العراق خلال فترة عمل اللجنة تقتصر على حضور خمسة من بين الدورات التسع العادية بينما لم تحضر أي من الدورات المتخصصة. (أنظر الجدول رقم 2)، وبالإضافة إلى ذلك لم تستضف أي من اجتماعاتها. وفيما يتعلق بعضويتها في الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك فإنها لم تقم بتوقيع الاتفاقية بعد حتى تصبح عضوا.

8- أهمية ومضمون جداول أعمال الدورات والمشاورات الفنية

34-كانت الشروط المرجعية للجنة الخلجان عند تأسيسها شاملة للغاية. وكان من المتوقع أن تقوم اللجنة بصفة خاصة بما يلي:

1. "التعرف على فرص تنمية المصايد السمكية في الخلجان وتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ تلك التنمية".
2. "التعرف على احتياجات إدارة المصايد السمكية وتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ تلك الإدارة".

وبناءً على ذلك كانت جداول الأعمال التي كانت في الأغلب من اقتراح أمانة منظمة الأغذية والزراعة تعكس بصفة رئيسية قضايا المصايد السمكية ذات الأهمية في وقت انعقاد كل دورة.

35-لم تعقد لجنة الخلجان منذ تأسيسها عام 1972 سوى دورتين خلال بقية العقد. وقد انعقدت الدورة الأولى في يونيه من عام 1975 بينما انعقدت الدورة الثانية في سبتمبر عام 1979. وقد تمثل النشاط الرئيسي للجنة في متابعة تنفيذ مشروع الخلجان الذي كان مشروعا خاصا بنفس الدول الأعضاء باللجنة. ومع ذلك فحيث قامت اللجنة عام 1975 بتأسيس لجنة تنسيق فرعية لمتابعة المشروع فقد وجد أنه من غير الضروري أن يتم عقد اجتماعات لجنة الخلجان الرئيسية. وحيث كان من المزمع أن ينتهي المشروع في ديسمبر عام 1979 أصبح من الضروري مرة أخرى أن تصبح لجنة الخلجان أكثر الآليات الملائمة للتعاون الإقليمي في مجال المصايد السمكية في المنطقة. وفي الدورة الثانية قامت اللجنة بمراجعة الشروط المرجعية الخاصة بها والاتفاق على أن مهامها فيما يتعلق بإدارة وتنمية المصايد السمكية شاملة بالدرجة الكافية. وفيما يتعلق بتواتر انعقاد الدورات تم الاتفاق على ضرورة انعقادها مرة واحدة سنويا من ناحية المبدأ وانعقادها متى دعت الضرورة. ومع ذلك لم يتم وضع ذلك موضع التنفيذ.

36-تضمنت جميع جداول أعمال الدورات (أنظر الملحق "د") التي عقدتها اللجنة بنودا ثابتة تتناول أنشطة ما بين انعقاد الدورات وحالة الموارد السمكية. وقد عكست كل دورة القضايا الرئيسية ذات الاهتمام في ذلك الوقت بالإضافة إلى التقارير الخاصة بأنشطة مجموعات العمل أو المقترحات المحددة التي وضعتها أمانة منظمة الأغذية والزراعة. ففي الدورة الثانية على سبيل المثال تناولت القضايا الرئيسية ذات الأهمية والتي تصدرت جدول الأعمال إدارة أنواع الروبيان حيث أنها كانت قضية رئيسية في ذلك الحين. وتم الدعوة إلى العمل على المستويين القطري والإقليمي. وكان الاهتمام الأكبر لمنظمة الأغذية والزراعة يتمثل في نتائج المناقشات من أجل تقييم نمط الدعم الفني اللازم.

37-تضمن جدول أعمال الدورة الأولى التي انعقدت بالكويت في 18 يونيه عام 1975 ثلاثة بنود فقط. وقد تناول أحدها الشروط المرجعية والأنشطة المقترحة للجنة الخلجان وتأسيس لجنة التنسيق الفرعية لرصد عمليات مشروع الخلجان وبعض جوانب مصايد الروبيان. وحيث كانت المرة الأولى التي تجتمع خلالها اللجنة كانت أغلب المناقشات العامة ذات طبيعة استهلالية. ومع ذلك فعند مناقشة وضع مصايد الروبيان أصبح واضحا أن هناك حاجة كبيرة إلى الحصول على معلومات حول موارد الروبيان والموارد السمكية الأخرى أيضا. . ومع ذلك فقد تم الإشارة إلى أن ذلك هو أحد أهداف مشروع الخلجان. وقد وصفت البيانات المتوفرة بأنها شحيحة وغير متكاملة.

38-بالإضافة إلى ذلك كانت منظمة الأغذية والزراعة في ذلك الحين تسعى وراء تنشيط التعاون بين الحكومات في أجزاء أخرى من العالم في مجال إدارة وتنمية المصايد السمكية على أساس أنواع الأسماك المشتركة بين البلدان الساحلية في المياه التي تواجه مشكلات مشتركة التي تواجهها تلك البلدان أو لوجود صفات مشتركة بين اقتصادياتها أو العلاقات الثقافية بينها.

39-لتجنب ضياع تلك الجهود هباء قررت منظمة الأغذية والزراعة السعي وراء تأسيس "وحدة دعم فني" بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمتابعة المصايد السمكية للجنة الخلجان بعد انتهاء مشروع الخلجان. وكان من المتوقع أن تتولى "الوحدة" تنفيذ توصيات المشروع. ومع ذلك فخلال الدورة الثالثة المنعقدة في سبتمبر عام 1980 تم توفير الدعم المالي من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لخبير إدارة الروبيان فقط بدلا من توفير فريق كامل من الخبراء في مختلف مجالات الاختصاص. وقد أدى عدم وجود "وحدة" كاملة إلى إعاقة تنفيذ عدد من التوصيات الهامة للمشروع.

40-كان لعدم وجود ترتيبات مؤسسية لمتابعة أي نشاط متفق عليه أثرا سلبيا على تنفيذ التوصيات الصادرة خلال الدورة الثانية بصورة سليمة. وقد عبر أعضاء الوفود عن وجهة النظر هذه خلال الدورة الثالثة وطالبوا منظمة الأغذية والزراعة بإعداد وثيقة مشروع جديد لتنمية المصايد السمكية ليكون بديلا "للوحدة". كما تم مطالبة المنظمة بوضع الاحتياجات الأساسية لقطاع مصايد الأسماك في الدول الأعضاء في الاعتبار وإجراء مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتمويل قبل صياغة وثيقة المشروع في شكلها النهائي.

41-ومرة أخرى عند انعقاد الدورة الرابعة في أبريل عام 1982 ركز جدول الأعمال على قضايا الساعة التي كانت تهم الدول الأعضاء وتتمثل في إدارة مصايد الروبيان والموارد الأخرى ومقترح مشروع تنمية المصايد السمكية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في الخلجان. وقد بلغت موازنة المشروع المقترح 9.7 مليون دولار أمريكي لفترة خمس سنوات. ومع ذلك فقد واجهت الدول الأعضاء صعوبات في توفير النظراء المحليين اللازمين وتنفيذ أهداف المشروع، لذلك فقد طالبت بإعادة صياغة المقترح لتخفيف الأنشطة وإضفاء المرونة عليها من أجل التوسع التدريجي بغرض الوفاء بالاحتياجات المتغيرة في الإقليم. وقد تم أيضا مطالبة منظمة الأغذية والزراعة بدراسة إمكانية التعاون مع بعض المؤسسات القطرية القوية وإمكانية التعاقد معها على تنفيذ بعض الأنشطة . وبعد إعادة الصياغة حاولت منظمة الأغذية والزراعة الحصول على التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل التصديق النهائي من جانب الدول الأعضاء ولكن لم تنجح في ذلك.

42-قدمت منظمة الأغذية والزراعة مقترحا بتأسيس "مركز معلومات تسويق الأسماك والاستشارات الفنية لدول الخلجان" (انفوسمك) كي تقوم اللجنة بدراسته. ورغم اتفاق الأعضاء على أهمية المقترح إلا أنهم اعتبروا التوقيت غير ملائما وفضلوا تأجيله لحين تحسن ظروف تجارة الأسماك بالمنطقة. ومع ذلك وافقت منظمة الأغذية والزراعة على المبادرة بإجراء دراسة جدوى اقتصادية للمقترح من أجل مراجعتها في الدورة التالية بحيث تتضمن البلدان العربية الأخرى بجانب دول الخلجان. (وبالفعل تم تأسيس "مركز

معلومات تسويق الأسماك والاستشارات الفنية" (انفو سمك) في أبريل 1986 في البحرين ليضم في عضويته ثلاث عشرة دولة عربية من بينها خمس دول من دول الخلجان).

43-وفي الدورة الخامسة التي عقدت بالمنامة في البحرين في أكتوبر 1984 تضمن جدول الأعمال بندا للمعلومات يتناول توصيات "مؤتمر العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة حول إدارة وتنمية المصايد السمكية" الذي عقد في روما في الفترة من 27 يونيه إلى 6 يوليو 1984. ولم يتم اتخاذ قرارات محددة حيال هذه التوصيات إلا أنه تم الاتفاق على مناقشتها متى دعت الضرورة لذلك.

44-تم مناقشة تنمية المصايد السمكية الصغيرة باستفاضة. وتم الاتفاق على أن هناك حاجة كبيرة إلى الدعم الفني والمادي على العديد من المستويات. وبالإضافة إلى ذلك تم مناقشة أهمية إحصائيات المصايد السمكية التي يتم الاستفادة منها في تحقيق التخطيط الراشد للتنمية المتكاملة للمصايد السمكية. وقد تم حث الحكومات على جمع وتحليل البيانات الإحصائية وعرضت منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم الفني والاستشارات من أجل تأسيس مركز لجمع وتحليل البيانات الإحصائية. وتم مطالبة الدول الأعضاء بتقديم البيانات الأساسية حول المصايد السمكية على النماذج التي يتم توفيرها بالدورة.

45-تم مراجعة وضع تربية الأحياء المائية بالدول الأعضاء. ولم يكن من الممكن وضع برنامج عمل في هذا المجال حيث كانت المعلومات المتوافرة حول نطاق وحجم تربية الأحياء المائية غير كافية. وطالبت منظمة الأغذية والزراعة الدول الأعضاء بتقديم المزيد من المعلومات الأساسية قبل إجراء أي تقييم جديد للموقف. وتم أيضا اقتراح عقد ندوة عن تربية الأحياء المائية.

46-ناقشت الدورة الخامسة أيضا مسودة مقترح مشروع لتقديم الدعم الفني لتنمية وإدارة المصايد السمكية للخلجان. وقد اعتبر المقترح تطورا هاما للغاية بعد انتهاء مشروع الخلجان عام 1979. وقد أكدت اللجنة على الحاجة إلى التعاون بين دول الخلجان من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من المصايد السمكية بها وعلى أهمية الخبراء في تقديم الاستشارات حول التنمية الراشدة لهذا القطاع. وقد تم إحالة المقترح إلى السلطات العليا في الدول الأعضاء من أجل اتخاذ القرار بشأنه وإلى منظمة الأغذية والزراعة لإعداد الوثيقة النهائية للمشروع.

47-نتيجة لحرب الخليج الأولى (1980-1988) التي نشبت بين دولتين من الدول الأعضاء باللجنة كان من غير الممكن أن يتم عقد الدورة السادسة في أي من الدول الأعضاء. وقد تم الموافقة على عقد الدورة في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما. وفي هذه الدورة (أكتوبر 1986) تم التوسع في بنود جدول الأعمال بجانب البنود المعتادة لتتضمن الاتجاهات في مصايد التونة وجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمصايد السمكية والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط التنمية ومقترحات المشروع والدعم الفني لتنمية المصايد السمكية الصغيرة. وقد أشارت هذه البنود الجديدة بجدول أعمال لجنة الخلجان إلى زيادة الوعي من جانب الدول الأعضاء والاهتمام المتزايد الذي بدأت هذه الدول في منحه لتنمية المصايد السمكية. وكانت بعض البنود مثل موارد التونة ذات أهمية لدولتين فقط من الدول الأعضاء وهما عمان وإيران. وقد رأت الدول الأخرى الأعضاء أنه من المفيد أن يتم الاستمرار في مناقشة هذه الموارد.

48-تم التركيز في هذه الدورة بصورة أساسية على أهمية تنسيق جمع ومعالجة البيانات الخاصة بالمصايد السمكية من جانب الدول الأعضاء. وقدمت البحرين مقترح عمل مشترك حيث بادرت بتنسيق العمل المشترك من أجل تأسيس "المراكز القطرية لبيانات المصايد السمكية" و"قواعد البيانات الإقليمية". ولم تشتمل عملية دمج البيانات التي تقوم "المراكز القطرية لبيانات المصايد السمكية" بجمعها ضمن "قواعد البيانات الإقليمية" جمع تلك البيانات فحسب بل تحويلها إلى صيغة مشتركة والمعالجة الأولية للبيانات وتوفير المرافق لضمان توافر ونشر البيانات الإقليمية. وقد تم وصف وعرض نظام يعتمد على أجهزة الحاسب الآلي من أجل تحقيق هذا الغرض كما تم توضيح الاحتياجات الهيكلية واحتياجات التنسيق والتشغيل في تلك الدورة.

49-تم الاتفاق أن تستمر (انفو سمك) بمساعدة البحرين خلال المراحل الأولية في تنسيق العمل المشترك الخاص بجمع وتحليل البيانات البيولوجية والإحصائية لمصايد الأسماك. وتم تعيين مراسلين قطريين كمسئولين رئيسيين وتم أيضا اختيار الأنواع التي يتم دراستها. كما تم اقتراح نموذج بيولوجي اقتصادي يعمل بالحاسب الآلي لمصايد الروبيان الصناعية . وكان من المفترض أن تقوم كل من منظمة الأغذية والزراعة ومركز (انفو سمك) والبحرين بتقديم التقارير خلال الدورة التالية حول جدوى قاعدة البيانات الإقليمية المزودة بالحاسب الآلي والتي تتخذ من البحرين مقرا لها وتستخدم البيانات من المراكز القطرية لبيانات المصايد السمكية.

50-تم تقديم بند جدول الأعمال الذي يتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لإدارة موارد الروبيان ليعكس انهيار معدلات الصيد والانخفاض المصاحب له في الربحية مما أدى ببعض الشركات إلى إنهاء عمليات الصيد الخاصة بها وكانت جهود الصيد في مصايد الروبيان بالخلجان لا تزال كبيرة وفي تزايد مستمر رغم استحداث المواسم المغلقة وتنفيذ أحكام استخراج التراخيص. ومن ثم فقد واجهت بلدان الإقليم الحاجة إلى تحديد المعدلات المرغوبة لجهود الصيد. وكانت هناك حاجة إلى الوعي الكافي بالخسائر الاقتصادية التي نتجت عن الإفراط في الصيد. وتم الاتفاق على تنظيم ورشة عمل حول تخطيط تنمية المصايد السمكية خلال الدورة التالية. وبالإضافة إلى ذلك كانت ورشة العمل بمثابة منتدى للتبادل الإقليمي للمعلومات حول التخطيط والاتجاهات ومراجعة الصعوبات وأوجه القصور الحالية في إجراءات التخطيط.

51-أكدت منظمة الأغذية والزراعة رغم ذلك خلال العرض على التقدم الذي حققته بلدان الإقليم منذ عام 1975 في تكوين فريق العمل لديهم. وقد تم الإشارة إلى أن أعداد الأخصائيين القطريين قد تزايدت في معظم المجالات المتعلقة بصناعة المصايد السمكية. وقد تم أيضا الإشارة إلى أن المشروعات الإقليمية التي قامت منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذها لمنطقة الخلجان خلال عقد السبعينيات قدمت المعلومات إلى البلدان حول تقييم الأنواع كما قدمت الاستشارات حول قضايا إدارة المصايد السمكية وفرص التدريب.

52-تم الإشارة إلى توصيات الدورات الثالثة والرابعة والخامسة التي تطالب منظمة الأغذية والزراعة بصياغة وثيقة للمشروع من أجل تقديم الدعم الفني. وقد أخطرت منظمة الأغذية والزراعة الاجتماع بتوزيع المقترحات بين الأعضاء من أجل التعليق عليها. وقد وجد أن تلك المقترحات مقبولة وتغطي معظم احتياجات البلدان في مجال تنمية وإدارة الموارد السمكية.

وفيما يتعلق بالتمويل كان من المفترض أن يتم دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل الدعم التحضيري مع المساهمة الفعالة من جانب الدول الأعضاء. وطالب أعضاء الوفود المهتمين بالتكاليف منحهم بعض الوقت للتشاور مع حكوماتهم فيما يتعلق بالموافقة النهائية على مقترح المشروع.

53-طالبت إيران بموجب البنود الأخرى لجدول أعمال الدورة السادسة تغيير اسم اللجنة ليكون "لجنة تنمية وإدارة الموارد السمكية بالخليج الفارسي وخليج عمان". وبعد مناقشات مطولة علمت اللجنة أنه لابد من استخدام الاسم المحدد للجنة وفقا لما قررته هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي. ولا يمكن بالتالي إجراء أي تغيير في اللجنة إلا بناء على قرار الهيئة. وقد أثيرت نفس القضية أيضا في الدورات اللاحقة واستغرقت المناقشات وقتا طويلا إلا أنه لم يكن من الممكن إدخال أي تغيير على اسم اللجنة دون الرجوع إلى هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي.

54-في عام 1992 كان مناخ الحرب (بعد حربي الخليج: 1980-1988 و1990-1991) يسود المنطقة. وعقدت اللجنة دورتها السابعة بعد انقطاع دام ستة سنوات: 1986-1992. ورغم المناخ غير الملائم حضر جميع أعضاء اللجنة الدورة السابعة التي عقدت في طهران خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1992 وهو حدث نادر في تاريخ اللجنة. وقد ظهرت روح التعاون الجديدة والآمال العريضة في تحقيق التقدم في الأنشطة في المستقبل.

55-بجانب تقارير سير العمل حول وضع موارد الأسماك التي تم التوسع بها لكي تضم العديد من المصايد السمكية ذات الأهمية تضمن جدول الأعمال قضيتين رئيسيتين للمناقشة: أحدها حول "الدراسة الدولية لأبحاث المصايد السمكية" والثاني حول "مقترح التوسع في منطقة اللجنة".

56-أشارت تقارير سير العمل الخاصة بوضع المصايد السمكية إلى تحقيق الدول الأعضاء تقدما جوهريا في العديد من مجالات تنمية المصايد السمكية. وقد تضمن ذلك التقدم في مجالات جمع البيانات الإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها ونظم المعالجة والتحليل وتنفيذ إجراءات الإدارة وبناء المرافق الشاطئية وموانئ الصيد وتطوير تقنيات الصيد وتخطيط تنمية المصايد السمكية ودعم القدرات البحثية للصيد. ومع ذلك فقد تم تنفيذ معظم هذه الأنشطة على المستوى القطري.

57-تم الإشارة على المستوى الإقليمي إلى الحاجة إلى التعاون في مجالات تقييم المخزونات السمكية وحماية البيئة البحرية والتوحيد القياسي للنظم الإحصائية. وفي هذا السياق تم الإشارة إلى أنه حيث لم تجتمع اللجنة منذ عام 1986 فقد أصبح من الضروري أن يتم دراسة بذل الجهود المشتركة من جانب الدول الساحلية في الإقليم لاستئناف التنمية والإدارة المستدامة للموارد السمكية في منطقة الخليج. ونظرا لعدم وجود نشاط إقليمي وجدت منظمة الأغذية والزراعة صعوبة في الحصول على المعلومات الحالية عند إعداد الوثيقة الخاصة بهذه الدورة.

58-تم دراسة وضع تسويق الأسماك بالمنطقة حيث أن كميات الصيد المحلي لا تفي بحجم الطلب في معظم الدول الأعضاء. وقد شملت المشكلات التسويق المحلي وخاصة ظروف المصايد السمكية الصغيرة التي ساهمت بأكثر من 90% من كميات الصيد المحلي. وكان هناك حاجة إلى التطوير في تحسين ظروف التسويق من أجل المساعدة على خفض الواردات والتوسع في الصادرات. ولهذا الهدف قامت اللجنة بتشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إلى مركز (انفو سمك) الذي تم تحويله في ذلك الحين من مشروع تابع لمنظمة الأغذية والزراعة إلى هيئة مستقلة. وكان من المتوقع أن الدول الأعضاء سوف تستفيد عند الانضمام إلى الهيئة الجديدة من الخدمات التي تقدمها عن طريق تحسين قدرات تجارة الأسماك، بالإضافة إلى الاستفادة من المعلومات التجارية القيمة والترويج والدعم الفني لفرص الاستثمار والتنمية. وقد تم تأسيس هذا المركز لمساعدة صناعة الأسماك على تطوير إمكانات البلدان العربية في مجال موارد الأسماك من خلال التنسيق مع شبكة المعلومات العالمية لتسويق الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

59-كان البند الخاص "بالدراسة الدولية لبحوث المصايد السمكية" يهدف إلى تقديم الاستشارات إلى اللجنة حول هذه الدراسة والتعرف على مدى ارتباطها بإقليم الخليج. ووافقت اللجنة بعد الدراسة على الدعوة الموجهة من إيران لحضور مشاورات الخبراء المتخصصة حول دعم بحوث المصايد السمكية التعاونية في الإقليم. وقد وضعت الدول الأعضاء قائمة بالمناطق الخاضعة للمشاورات المتخصصة من أجل دراستها. وقد انعقدت مشاورات الخبراء في بوشهر بجمهورية إيران الإسلامية في أكتوبر 1993.

60-بناءً على طلب بعض بلدان الإقليم قامت اللجنة بدراسة التوسع في نطاق اختصاص اللجنة. وكان التوسع يتضمن البلدان التي تطل على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي. وقد تم الإشارة إلى إدخال بعض التعديلات الطفيفة على الشروط المرجعية القائمة وتغيير اسم اللجنة إلى "لجنة تنمية وإدارة الموارد السمكية في شمال وغرب المحيط الهندي". وبعد الدراسة أشار الأعضاء إلى أن هناك حاجة إلى دعم التعاون بين الدول الأعضاء الحاليين قبل التوسع في نطاق الاختصاص. وحيث بدأت الإرادة الإيجابية الجديدة في التبلور تم الاتفاق على تأجيل اتخاذ القرار حول التوسع في نطاق الاختصاص.

61-تم إثارة العديد من الموضوعات ذات الصلة وهي: التلوث البحري وإمكانية تأسيس مركز للبحوث التعاونية الإقليمية ومشاورات الخبراء المقترحة التي تم الاتفاق على انعقادها عام 1993 بالإضافة إلى وثائق الدورة بحيث يتم إعدادها وتوزيعها في المواعيد المحددة. وقد تم الاتفاق أيضا على انعقاد الدورات المستقبلية كل عامين.

62-ونظراً لقرار عقد الدورات كل عامين، تم استحداث بند ثابت بجدول أعمال الدورة الثامنة. وأصبح متابعة توصيات الدورة السابقة بالإضافة إلى مراجعة أنشطة ما بين الدورات بندا هاما للغاية. وقد لقت التقارير الخاصة بتنفيذ التوصيات والإخطار بأي تطورات ذات أهمية لأعمال اللجنة في المستقبل تقديرا كبيرا. وقد تضمنت التقارير نتائج أنشطة مجموعات العمل التي أسستها اللجنة. وقد أدت المناقشات حول نتائج هذه المجموعات إلى إثراء عمل اللجنة كما مهدت الطريق للمزيد من العمل. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم خلال الدورة الثامنة مراجعة الاستبيان الخاص بأولويات الأبحاث.

63-احتلت مركزية وتوحيد عمليتي جمع وتحليل بيانات المصايد السمكية بنداً رئيسياً في جدول أعمال الدورة الثامنة. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام كبير نتيجة للحاجة إلى فحص الموارد على أساس المخازين السمكية. لهذا السبب كان من المهم توعية اللجنة بالحاجة إلى توحيد النماذج الأساسية والاستفادة من استخدامات البرمجيات الجديدة. وقد كان هذا مفيداً للغاية للإدارة ولتخفيض التكاليف والحصول على البيانات حول عمليات الصيد.

64-استغلت منظمة الأغذية والزراعة الفرصة – كممارسة ثابتة – لتوعية هيئاتها التشريعية بالمعلومات الخاصة بالقضايا الدولية ذات الاهتمام المباشر فيما يتعلق بهذه الأجهزة. وقد تم إخطار اللجنة خلال الدورة الثامنة بمتابعة "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 . وترجع أهميته إلى توصية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتصنيف مخزون الأسماك ومخزون الأسماك كثيرة الهجرة وهو الأمر الذي يهم بعض أعضاء اللجنة على الأقل وخاصة هؤلاء المهتمين بجوانب إدارة أنواع التونة المهاجرة. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت القضايا البيئية موضع اهتمام كبير لدى جميع الأعضاء.

65-علمت اللجنة خلال نفس الدورة بتحويل مركز (انفو سمك) إلى هيئة مستقلة مستدامة. وبعد مناقشات مطولة وتوضيحات متعددة أوصت اللجنة بضرورة انضمام الحكومات والمنظمات الإقليمية والقطرية وهيئات مصايد الأسماك (من القطاعين العام والخاص) التي لم تكن ضمن قائمة الأعضاء إلى مركز (انفو سمك) ودعمها له.

66-كان مستقبل هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي موضع اهتمام اللجنة. فقد كانت الهيئة الأم للجنة تواجه تغييرا هيكليا جديدا أو على وشك الإلغاء. وقد تم مناقشة آثار هذه التطورات على لجنة الخلجان بصفتها جهاز فرعي تابع لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي بما في ذلك المقترح المبدئي لتأسيس "هيئة مصايد أسماك شمال غرب المحيط الهندي" (كي تحل محل لجنة الخلجان) لتكون بمثابة هيئة تخضع للمادة رقم 14 من دستور منظمة الأغذية والزراعة. وقد كانت الجوانب الرئيسية التي تم الإشارة إليها تتمثل في قدرات الإدارة الفعلية لمثل تلك الهيئة والاهتمام المتعلق بالجوانب المالية لإعادة الهيكلة. رغم الاعتراف بمزايا نظام الإدارة المتزايد بالتعاون مع البلدان المجاورة مثل باكستان والهند فيما يتعلق بتقييم الأنواع المشتركة إلا أن اللجنة قد أعربت عن رضاها عن شكلها الحالي ورغبتها في تحقيق التكامل وفقا لأي إجراءات جديدة لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي.

67-تم توجيه اهتمام اللجنة بانتشار بحوث تنمية تربية الأحياء المائية في الإقليم ضمن بند "الموضوعات الأخرى". ونتيجة لمناقشة هذا الموضوع تم الاتفاق على تأسيس مجموعة عمل خاصة بتربية الأحياء المائية في إطار لجنة الخلجان ووضع خطط لعقد اجتماع لتلك المجموعة.

68-بدأت مناقشات الدورة التاسعة (الشارقة 1997) بتقديم التقارير الخاصة بأنشطة العديد من مجموعات العمل التي تأسست وعقدت اجتماعاتها بين الدورات. وكانت هناك تقارير من مجموعات العمل حول إحصائيات المصايد السمكية وأسماك السطح والروبيان

واللافقاريات الأخرى وأسماك القاع. وبالإضافة إلى ذلك تأسست مجموعة العمل الخاصة بتربية الأحياء المائية. وقد تم أيضا توعية اللجنة بحالة الموارد البحرية.

69-تم إعلام اللجنة خلال الدورة العادية الأخيرة والنهائية للجنة الخلجان في شكلها العادي بحالة أنشطة تجارة الأسماك في الخلجان عقب تأسيس منظمة التجارة العالمية. وعلمت اللجنة أن جميع بلدان الخلجان من البلدان المستوردة لمنتجات الأسماك وأنه يمكن التوسع في مجال التجارة بين البلدان ودعم الأمن الغذائي الإقليمي، كما تم ملاحظة وجود اختلافات جوهرية بينها. وقد تم إبراز "نتائج جولة أوروجواي لمفاوضات التجارة متعددة الجوانب" وخاصة بالنسبة للبلدان التي لم تكن أعضاء بمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد تم المطالبة بإجراء دراسة تفصيلية حول تجارة الأسماك ومنتجاتها حيث كانت إحصائيات التجارة الخارجية الحالية بما في ذلك منتجات مصايد الأسماك غير ملائمة لإجراء التحليل بصورة سليمة. وقد عبرت اللجنة عن الحاجة إلى تشجيع صادرات الأسماك من الإقليم. وقد تم التركيز على الحاجة إلى المعرفة والقدرة على الوفاء بمتطلبات توكيد الجودة للدول المستوردة. وتم التركيز أيضا على خدمات مركز (انفو سمك)في هذه المنطقة.

70-تم مناقشة التنسيق والتعاون بين لجنة الخلجان والهيئات الإقليمية الأخرى التي تتولى شئون المصايد السمكية. وقد تمثلت تلك الهيئات في: المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ومجلس التعاون الخليجي ومركز (انفو سمك).

71-لضمان عملية التنسيق تم اقتراح عقد اجتماع مشترك لمجموعة العمل الخاصة بمصايد أسماك القاع مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية. وفيما يتعلق بعملية مسح الروبيان المقترحة بدول مجلس التعاون الخليجي والمسح المقترح لأسماك القاع تم الاتفاق على الحصول على دعم مجلس التعاون الخليجي من أجل ضمان تمويل أي من عمليتي المسح أو كلاهما. وبالنسبة لمركز (انفو سمك) قامت اللجنة مرة أخرى بمطالبة الدول الأعضاء بدعم المركز ودعوة غير الأعضاء للانضمام إليه والتعاون معه.

72-تم عقد ثلاثة دورات متخصصة لمناقشة مستقبل لجنة الخلجان وتأسيس الهيئة التي تخلفها. وقد انعقدت الدورة الأولى في القاهرة في الفترة من 1 إلى 2 ديسمبر 1997 حيث تم مناقشة مستقبل اللجنة. وانعقدت الدورة الثانية في طهران في الفترة من 3 إلى 5 مايو 1998 لمناقشة مشروع الاتفاقية والخيارات المتاحة لإحلالها. وتم عقد الدورة الثالثة على أساس أنه منذ إلغاء هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي لم يكن هناك أساس قانوني للجنة الخلجان كي تعقد دورتها العاشرة. وبالتالي فحيث كانت منظمة الأغذية والزراعة تهتم باستمرار توفير الدافع وراء الأنشطة فقد اقترحت أن تقوم الدورة المتخصصة الثالثة التي انعقدت في القاهرة في الفترة من 3 إلى 6 أبريل عام 2000 لصياغة الشكل النهائي لتأسيس الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بمناقشة الأمور الفنية ذات الأهمية في ذلك الحين أيضا. وتم الاتفاق على ذلك.

73-تضمن جدول أعمال الدورة المتخصصة الثالثة تقديم التقارير حول الخطوات التي تم اتخاذها لصياغة الشكل النهائي لتأسيس الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك والتقارير الخاصة بالقضايا المتعددة التي تهتم بها اللجنة والنتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل الخاصة

بتربية الأحياء المائية وورشة العمل الإقليمية الخاصة برصد ومراقبة والإشراف على مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الهندي.

74-تم إخطار الاجتماع بنتائج تقييم جدوى مشروع مسح البيئة البحرية للبحر الأحمر وشمال غرب البحر العربي والخليج التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة. وقد ظهر اهتمام ودعم كبيرين بإمكانية تنفيذ عمليات مسح إقليمية للموارد البحرية والمحيطات بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

75-فيما يتعلق بمركز (انفو سمك) علم المشاركون أن حكومة المغرب قد قامت في نهاية يناير من عام 2000 بتوقيع اتفاقية مع المركز لاستضافة مقره بالمغرب. وتم حث الدول العربية من غير الأعضاء بمركز (انفو سمك) مرة أخرى للانضمام إلى المركز من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمها في مجال معلومات تسويق الأسماك والاستشارات الفنية وقضايا تجارة الأسماك الإقليمية والدولية.

76-ومن بين القضايا الهامة الأخرى بجدول أعمال الدورة المتخصصة الثالثة كانت قضية الإدارة في هيئات المصايد السمكية الإقليمية. وقد تم إخطار الاجتماع بأن التعاون والإدارة الدوليين في الوقت الحالي وبصفة خاصة مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد واتفاقية الالتزام واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمخزون الأسماك تؤكد جميعها على الحاجة إلى دعم جميع الهيئات الإقليمية بالصورة الملائمة مثل الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك من أجل التعامل مع مسئوليات إضافية جديدة في مجال إدارة المصايد السمكية.

77-قامت وفود الدول خلال الاجتماع بتقديم التقارير القطرية كما هو الحال في جميع الدورات العادية. وقد استعرض كل تقرير قطري الملامح الرئيسية للمصايد السمكية في الدولة وأبرز القضايا الرئيسية بها. وقد سنحت الفرصة خلال الاجتماع أيضا أمام ممثلي المنظمات المراقبة الحاضرة لتقديم تقرير حول أنشطتهم وخططهم المستقبلية. وكانت التقارير مقدمة من ممثلي مجلس التعاون الخليجي والمركز الدولي لإدارة الموارد المائية الحية والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

9- دور وفاعلية مجموعات العمل والاستشارات الفنية

78-ظهرت مرحلتان مميزتان من الأنشطة خلال فترة حياة لجنة الخلجان (1972-2000). وتمثلت المرحلة الأولى في الفترة التي احتل خلالها مشروع الخلجان الموقع الرئيسي لأولويات اللجنة. وفي الواقع كانت الفكرة وراء تأسيس اللجنة تتمثل بصفة رئيسية في تقديم الخدمات لهذا المشروع بجانب كونها هيئة تابعة لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي. وقام مشروع الخلجان بدوره بتأسيس لجنة التنسيق الفرعية التي تعتبر بمثابة مجموعة قيادة المشروع. وقد تمثلت مهامها في تخطيط ومراجعة سير العمل وإجراء المشاورات وتقديم التقارير في كل دورة إلى اللجنة حول أنشطتها خلال فترة ما بين الدورات. وكان أعضاؤها يمثلون تلك الدول التي تحمل عضوية مشروع الخلجان ولجنة الخلجان. وانتهى مشروع الخلجان في ديسمبر 1979 وكانت الفترة ما بين 1981 و1992 فترة عصيبة تميزت بهدوء في الأنشطة بسبب حربي الخليج. ويمكن تلخيص الإطار الزمني لهذه الفترة فيما بين الدورة الأولى والدورة السابعة ، أي ما بين 1975 و1992.

79-تتمثل المرحلة المميزة الثانية في أنشطة لجنة الخلجان في الفترة منذ بدء الدورة السابعة التي عقدت في طهران في 30 نوفمبر إلى 4 ديسمبر 1992 إلى أن حلت الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك محلها عام 2000. وقد شملت هذه الفترة الدورات السابعة والثامنة والتاسعة والدورات الفنية الثلاث المتخصصة الثلاثة المتتابعة والمشاورات الفنية حول مستقبل اللجنة.

80-يمكن وصف أنشطة المرحلة الثانية ، بالإضافة إلى تعاملها مع القضايا العادية المنصوص عليها بجدول أعمال الدورات ، بأنها مرحلة مجموعات العمل والمشاورات الفنية ومشاورات الخبراء. وقد ظهرت فكرة تأسيس هذه المجموعات خلال الدورة السابعة حينما أصبح من الواضح أن الأعضاء قد حققوا قدرا من التقدم على المستوى القطري في المجالات المتعددة لتنمية المصايد السمكية يتضمن تأسيس نظام أكثر مصداقية لجمع ومعالجة نظام متطور لتحليل البيانات الإحصائية وتنفيذ الإجراءات الإدارية وبناء المرافق الشاطئية وموانئ الصيد وتطوير تقنيات الصيد وتخطيط تنمية المصايد السمكية ودعم القدرات البحثية بالمصايد السمكية.

81-وعلى الرغم من ذلك كان هناك حاجة إلى التعاون على المستوى الإقليمي في تقييم الأنواع المشتركة وإدارتها وحماية البيئة البحرية وتوحيد النظم الإحصائية. وكان من الممكن دعم ذلك التعاون من خلال الشبكات الإقليمية التي كانت تقدم الدعم الفني إلى اللجنة ومن ثم دعم دورها في إدارة وتنمية المصايد السمكية. ولابد أن نذكر أنه كان هناك محاولة محدودة للقيام بأنشطة إقليمية مشتركة عام 1984 من أجل جمع البيانات البيولوجية حول بعض الأنواع المحددة وتأسيس فريق عمل في مجال إحصائيات مصايد الأسماك إلا أنه لم يتم تحقيق الكثير في هذا الصدد.

82-تأسست بصفة عامة ستة مجموعات عمل متخصصة خلال فترة عمل اللجنة. وقد عقدت سبعة اجتماعات بالإضافة إلى اجتماعين لمشاورات الخبراء واجتماع واحد للمشاورات الفنية ، أي بإجمالي 10 اجتماعات فنية (الملحق هـ). وقد أتاحت هذه الأنشطة المتخصصة العديد من الفرص أمام الخبراء والعلماء من الإقليم ومن خارج الإقليم أيضا في بعض الأحيان لزيادة مستوى التعاون في أبحاث مصايد الأسماك على المستوى الإقليمي. وقد أثبت حضور هذه الاجتماعات فاعلية كبيرة وتزايدت نسبة الحضور اجتماعا تلو الآخر. (أنظر الملحق هـ). وبالإضافة إلى ذلك تم إصدار عدد كبير من التقارير والوثائق الفنية وتوزيعها في كل دورة واجتماع. ويتضمن الملحق "و" قائمة بالتقارير الرئيسية.

83-تم الإقرار خلال الدورة السابعة للجنة الخلجان التي عقدت في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة من 30 نوفمبر إلى 4 ديسمبر عام 1992 بأن هناك حاجة إلى التعاون على المستوى الإقليمي من أجل توحيد النظام الإحصائي. ويمكن دعم هذا التعاون من خلال مجموعة العمل الإقليمية التي تقدم الدعم الفني للجنة ومن ثم دعم دورها في إدارة وتنمية مصايد الأسماك بالإقليم.

84-قامت اللجنة خلال نفس الدورة بتأسيس مجموعة عمل متخصصة وعهدت إليها بتحديد مجالات التعاون في مجال بحوث مصايد الأسماك بين الدول الأعضاء. وقد اقترحت المجموعة العديد من المجالات: إحصائيات مصايد الأسماك وإدارة موارد أسماك السطح

الكبرى وإدارة أسماك السطح الصغرى وإدارة مصايد أسماك القاع والأبحاث الخاصة بموارد الأسماك الشبيهة بأسماك السطح وإدارة مصايد الروبيان. وقد اقترحت مجموعة العمل المتخصصة على سبيل المتابعة أن يتم تنفيذ أنشطة الأبحاث التعاونية المذكورة أعلاه بناءً على مبادرة كل من الدول الأعضاء و/أو مبادرة أمانة اللجنة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. (تم إضافة مجموعة عمل تربية الأحياء المائية في وقت لاحق لتكون بمثابة مجال للتعاون الإقليمي).

85-ذكرت الأمانة خلال الدورة الثامنة التي عقدت في مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 17 إلى 21 ديسمبر 1994 أن ثلاثة مجموعات عمل قد انعقدت. وتمثلت تلك المجموعات في: إحصائيات الأسماك (22-24 أكتوبر 1994 في المنامة بدولة البحرين) وورشة العمل العلمية حول موارد الأسماك الشبيهة بأسماك السطح (29-31 أكتوبر 1994 في مسقط بسلطنة عمان) وإدارة الروبيان (6-8 نوفمبر 1994 في الدمام بالمملكة العربية السعودية).

86-أشارت النتائج المبدئية لمجموعات العمل إلى وجود زيادة في المعلومات لدعم إدارة المصايد السمكية. وقد شجع هذا على الدعوة إلى تأسيس مجموعات عمل إضافية لمصايد أسماك القاع ومصايد أسماك السطح والحفاظ على الثدييات البحرية والاحتياطي البحري (بما في ذلك حماية البيئة) وتربية الأحياء المائية. وقد تم الاتفاق على فتح المشاركة في أعمال هذه المجموعات أمام جميع العلماء ذوي الكفاءة في أي من تلك المجالات وليس علماء الخلجان فقط بل علماء البلدان المجاورة أيضا. وقد تم التوصية أيضا بألا تهتم مجموعات العمل بالتحليل البيولوجي فحسب بل بتحليل القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمصايد الأسماك المختلفة أيضا.

87-أثارت مجموعة العمل الخاصة بالروبيان وغيرها من اللافقاريات والتي انعقدت في الكويت في الفترة من 11 إلى 13 مايو عام 1996 قضية التأثير المحتمل على البيئة البحرية نتيجة تحول مجري المياه من منابع المياه في شط العرب. وقد اتفقت اللجنة في الرأي حول هذه المخاوف فيما يتعلق بتدهور البيئة الساحلية وتأثيرها على موارد الأسماك البحرية وخاصة تلك الموارد الخاصة بالروبيان.

88-تم مراجعة "تقرير مشاورات الخبراء حول إدارة الأسماك شبه السطحية" الناتج عن الاجتماع الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 1994 فيما يتعلق بتقييم الأنواع بالإضافة إلى العوامل الخاصة بعلم ظواهر المحيطات التي تؤثر على الإنتاج. ونتيجة لهذه المراجعة تم اقتراح العديد من التوصيات وأنشطة المتابعة بما في ذلك ضرورة رصد كثرة الأنواع بصورة منتظمة من خلال استخدام عمليات المسح الصوتي. كما تم التوصية بجمع المعلومات الخاصة بمعدلات الصيد وتقديرات الكثرة ضمن وثيقة واحدة. كما تم اقتراح أن تقوم البلدان التي تعمل على تنمية مصايد الأسماك التجارية التي تعتمد على الأسماك شبه السطحية بإعداد خطط للإدارة الشاملة للمصايد السمكية تضع في الاعتبار الحاجة إلى الحفاظ على مواردها السمكية وتجنب الإفراط في الصيد واختلال التوازن البيئي.

89-تم خلال الدورة الثامنة مناقشة "التقرير الخاص بتحديد أولويات الأبحاث" الذي صدر نتيجة لمشاورات الخبراء الخاصة بإدارة والمحافظة على المصايد السمكية التي انعقدت

في بوشهر بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر عام 1993. وقد تمثلت الأولوية الأولى في الحاجة إلى المزيد من الأبحاث حول موارد أسماك القاع تلتها موارد الروبيان والإحصائيات وتحديد السياسة وتخطيط الإدارة.

90-وفي هذا الصدد أشادت اللجنة بأهمية عملية مسح الصيد بالشباك في المنطقة التي كان يتم إجراؤها خلال مشروع الخلجان الذي نفذته منظمة الأغذية والزراعة. ومع ذلك فقد شعرت اللجنة بالندم لعدم إجراء عملية مسح مماثلة على مستوى الإقليم منذ ذلك الحين رغم قيام بعض الدول بتنفيذ عمليات مسح في المناطق الاقتصادية الخاصة بها. ومع ذلك أدى الافتقار إلى عمليات المسح الحديثة إلى تشجيع اللجنة على الإشارة إلى مزايا العمليات الجماعية للمسح وإلى أن عمليات مسح الصيد لا تمثل سوى عنصرا واحدا منها. وبناء على ذلك طلبت اللجنة من الأمانة إعداد مقترح لمسح الصيد بالشباك في الخلجان يتم تنفيذه من خلال منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع الدول الأعضاء.

91-قامت مجموعة العمل الخاصة بالإحصائيات بتقديم "تقرير حول إحصائيات المصايد السمكية" خلال الاجتماع الذي انعقد في المنامة بدولة البحرين في الفترة من 22-24 أكتوبر 1994. وتم مناقشة أسلوب جمع البيانات في مختلف أنحاء الخلجان والموضوعات التي تضمنت مؤشرات جهود الصيد والسجلات اليومية وشيفرة البيانات والتعاون الإقليمي.

92-عقب مناقشة وضع تربية الأحياء المائية الآخذة في النمو في الإقليم تم التوصل إلى اتفاقية لتكوين مجموعة عمل خاصة بتربية الأحياء المائية في إطار لجنة الخلجان. وكان من المعتقد أن تكون هذه المجموعة ذات فائدة كبيرة للإقليم وتساعد البلدان التي تقوم بهذا النشاط على التغلب على المشكلات التي تواجهها.

93-خلال الدورة التاسعة التي انعقدت في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من 6 إلى 9 أبريل 1997 ركزت معظم التقارير الخاصة بأنشطة ما بين الدورات على التوسع في نشاط مجموعات العمل التي وصل عددها إلى ستة مجموعات عمل: خمسة حول إدارة مصايد الأسماك البحرية وواحدة خاصة بتربية الأحياء المائية.

94-عقدت مجموعة العمل الخاصة بإحصائيات مصايد الأسماك اجتماعا ثانيا في بندر عباس في الفترة من 26 إلى 27 أبريل 1995. وقد تم إثارة العديد من المشكلات ذات الاهتمام فيما يتعلق بتأثير تجميع وعدم تجميع البيانات على ظهور اتجاهات غير منطقية في صيد أنواع معينة أو مجموعات الأنواع. وقد تم الإقرار أيضا بأوجه القصور في الممارسات الحالية لجمع البيانات وخاصة على مستوى العمل أو المستوى الفني. وكان هناك حاجة إلى التغلب على تلك الاتجاهات بفاعلية من خلال زيادة التمويل من أجل الحصول على المزيد من أفراد فريق العمل بالإضافة إلى اختلاف جودة البيانات بين الدول المختلفة ومن ثم كان هناك حاجة إلى معيار أكبر وأكثر انتظاما لأغراض الإدارة. وقد تم أيضا مراجعة إجراءات أخذ العينات من أجل تحسين جودة البيانات التي يتم جمعها.

95-أشار تقرير مجموعة العمل الخاصة بأسماك السطح التي انعقدت في بندر عباس بإيران في الفترة من 26 إلى 27 أبريل عام 1995 إلى القضايا ذات الاهتمام وخاصة ما يتعلق بانخفاض أعداد بعض الأنواع والاستغلال المستمر للأسماك الصغيرة. وقد دعا هذا إلى

المزيد من التعاون الإقليمي في دراسات عمر الأسماك وخاصة أنواع "سكومبرومورس". وتم التوصية بعقد اجتماع آخر في وقت قريب. وفيما يتعلق بأسماك السطح الكبيرة تم التوصية بضرورة التعاون والتنسيق بما في ذلك تبادل البيانات مع هيئة التونة بالمحيط الهندي التي تم تأسيسها حديثا.

96-تم عقد اجتماعين لمجموعتي عمل: إحداهما حول الروبيان وغيره من اللافقاريات والأخرى حول أسماك القاع في ذات الآونة بالكويت بالفترة من 11 إلى 13 مايو عام 1996. وكان هناك قلقاً شديداً أيضا حول عدم توافر بيانات حديثة عن معدل عمليات الصيد الجانبي للروبيان. وتم الإشارة إلى أن معدات خفض كميات الصيد الجانبي قد تؤدي إلى تحسين جودة الصيد وزيادة أعداد الأسماك الحية من الصيد الجانبي وتحقيق خسائر قليلة – إن وجدت – في صيد الروبيان.

97-تم الاتفاق بالنسبة لأسماك القاع على وجود حاجة ماسة إلى برامج ميدانية لعمل خرائط للمواقع المناسبة لوضع البيض وتحديد فترات وضع البيض لأنواع الأسماك بهدف حمايتها. وبالنسبة للبيئة البحرية كانت هناك حاجة إلى التعاون مع علماء ظواهر المحيطات الإقليميين وتم توجيه الدعوة إلى ذلك.

98-عقدت مجموعة العمل الخاصة بتربية الأحياء المائية اجتماعها الأول في القاهرة – جمهورية مصر العربية في الفترة من 1 إلى 3 أكتوبر عام 1996. وخلال الاجتماع قدم كل مشارك تقريرا قطريا حول تربية الأحياء المائية البحرية وإدارة المخزون. وناقش الاجتماع أيضا مقترحا حول تأسيس "نظام معلومات تربية الأحياء المائية" للإقليم. وبالإضافة إلى ذلك تم التوصية بالعديد من الأولويات الخاصة بالعمل. وتضمنت الموضوعات الأخرى التي تمت مناقشتها تسويق الأنواع الاقتصادية والتدريب ودراسات الجدوى الموجهة نحو الاستثمار وإنتاج البذور والإدارة الساحلية وإنتاج الطعوم من المواد المحلية ونظم الزراعة المتكاملة مع التركيز على الاستخدام الأمثل للمياه. وتم التركيز أيضا على تبادل المعلومات بالإضافة إلى التوسع الحذر في تربية الأحياء المائية. وكانت هناك توصية أيضا بتحويل مجموعة العمل إلى مجموعة دائمة وبالاجتماع بصفة منتظمة كل عامين.

99-وفي الدورة المتخصصة الثالثة التي انعقدت بالقاهرة بجمهورية مصر العربية في الفترة من 3 إلى 6 أبريل عام 2000 تم مراجعة تقرير حول الاجتماع الثاني لمجموعة العمل الخاصة بتربية الأحياء المائية الذي عقد بالكويت في الفترة من 18 إلى 21 مايو عام 1998. وكان التقرير في معظمه يوضح الجهود التي بذلت منذ الاجتماع الأول لتأسيس "نظام معلومات تربية الأحياء المائية" على نفس نمط نظام المعلومات الذي أسسه المجلس العام لمصايد أسماك البحر المتوسط. وقد تم إخطار الاجتماع بأن ستة أعضاء من مجلس التعاون الخليجي، وهم أيضا أعضاء بلجنة الخلجان ، قد أعربوا عن رغبتهم في استضافة معهد الكويت للأبحاث العلمية بدولة الكويت لهذا النظام. وقد تم نقل هذه الرغبة إلى أمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

100- أوضح تحليل مجموعات العمل الحاجة الواضحة إلى المزيد من التدريب على الحصر والعد الميداني. وكانت القدرة محدودة على فهم نظرية قاعدة البيانات والمنهجية التي أثبتت أنها عقبة رئيسية تحول دون تحقيق كفاءة وفاعلية ودقة تحصيل بيانات المصايد

السمكية. وكانت هناك اختلافات كبيرة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإحصائيات التي يتم جمعها، فقد كان بعضها أكثر تطورا من البعض الآخر. وقد تسبب هذا الموقف في إيجاد عقبة أخرى أمام التعاون الإقليمي نتيجة الافتقار إلى الترابط والتنسيق فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الإدارة العليا مما أدى إلى التأثير على تبادل المعلومات بين الأعضاء. وبدون تقديم تقارير سليمة نتيجة سوء البيانات كان من الصعب في بعض الأحيان فهم طبيعة مشكلات إدارة مصايد الأسماك.

101- بالإضافة إلى ذلك كانت هناك نقطة ضعف في عملية إدارة الموارد وتقديم المشورة حول حالة الموارد وعدم وجود استشارات طويلة الأجل للإدارة. وقد شعرت الإدارة العليا، على مستوى صانعي القرار ، بالاضطراب في بعض الأحيان حول المفاهيم المتعددة المستخدمة في إدارة المصايد السمكية. وقد كان هناك مفاهيم خاطئة تحتمل بعض المخاطر سواء من ناحية المفهوم أو فيما يتعلق بالمساعدة العملية في إعداد خطط إدارة مصايد الأسماك في البلدان الحديثة في هذا المجال.

102- رغم أوجه القصور التي تعاني منها مجموعات العمل إلا أنها استخدمت كمنتدى للخبراء والعلماء وصغار الباحثين وكان هذا المنتدى بمثابة فرصة لإعداد وتقديم تقارير حول العمل الجاري الذي ما كان من الممكن تحقيقه بدون ذلك المنتدى. وقد كان أفراد فريق العمل من صغار الباحثين بمثابة أساس فرق الإدارة الجديدة والمسئولين عن إدارة مصايد الأسماك في الدول الأعضاء. كما قاموا أيضا بتكوين المؤسسات القطرية لمصايد الأسماك والمراكز البحثية وأقسام علوم مصايد الأسماك بالجامعات القطرية.

103- تطورت اجتماعات مجموعات العمل لتكون جهة مفيدة لاجتماع العاملين الإقليميين معا والتعرف على مختلف اهتمامات وأنشطة الباحثين. وقد أعرب المشاركين في بعض الأحيان عن تقديرهم الشديد لإتاحة فرص الاتصال بينهم خلال تلك الاجتماعات. وقد وفرت هذه الاجتماعات أيضا فرصا للمناقشة بين الدول حول بعض مصايد الأسماك المشتركة في مناطق محددة كتلك المصايد بين عمان وإيران حول موارد الأسماك الشبيهة بأسماك السطح في خليج عمان وأيضا بين البلدان الواقعة شمال الخليج حول قضايا أبحاث إدارة أسماك الصبور والزبيدي.

104- زادت هذه الاجتماعات من قوة الدفع أثناء القيام بهذه الأنشطة. وقد قامت الدول الأعضاء بتقديم الدعم لأنشطة المجموعات. وعلى سبيل المثال اتفقت مجموعة العمل الخاصة بتقييم الموارد على الحاجة الماسة إلى إجراء عمليات مسح إقليمية. وقد كان هذا إنجازا كبيرا يشير إلى تحقيق تقدم فعلي. وكان هذا بمثابة المرة الأولى التي تم التركيز خلالها على توصيات المحافظة على الموارد التي تناولتها المجموعات الإقليمية. وحضرت بعض البلدان الاجتماعات ومعها تحليل جيد للمصايد السمكية الخاصة بها. وقد أدرك البعض الآخر نقاط الضعف في نظام إعداد التقارير الخاصة بها خلال مناقشات ومداولات المجموعات. وبالإضافة إلى ذلك أصبح لدى العديد من الدول الآن أنظمة إحصائية وأنظمة معلومات أخرى تعمل بصورة جيدة.

105- وقد سنحت الفرصة أمام جميع مجموعات العمل أن تعقد اجتماعا أو اجتماعين فقط قبل إلغاء اللجنة. وبالتالي لم يكن أمام معظم هذه المجموعات الوقت الكافي للنمو وتقديم الخدمة الشاملة. وعلى الرغم من أنها أثبتت فاعليتها في المبادرة بالعديد من أنشطة مصايد الأسماك

إلا أن هناك الكثير الذي كان ينبغي تحقيقه من أجل الوفاء بالاحتياجات المحددة للدول الأعضاء باللجنة. ومع ذلك كان من الممكن أن يصبح لتلك المجموعات فاعلية أكبر إذا ما تطورت إلى هيئات معترف بها رسميا في مجال العلوم البحرية وتربية الأحياء المائية في الخلجان. وكان من الممكن أن تصبح أنشطتها رسمية بصورة أكبر من خلال استحداث قواعد وإجراءات وتشريعات واجتماعات منتظمة وتعيين مسئولين منتخبين وغير ذلك بدلا من الاجتماع عند الحاجة لذلك فقط.

106- وبصفة عامة فقد أدى بدء أنشطة مجموعات العمل خلال الدورة السابعة في نوفمبر/ ديسمبر 1992 إلى دعم عمل لجنة الخلجان من خلال عدة سبل. فقبل تأسيس تلك المجموعات كان هناك حاجة ماسة إلى المعلومات والبيانات حول الجوانب المتعددة لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وكانت نتائج مشروع الخلجان تمثل المعلومات المتوافرة الوحيدة على أساس إقليمي. وكانت مصايد الأسماك بالمنطقة ومشكلاتها في حاجة ماسة إلى تأسيس مجموعات متخصصة لفهم المشكلات وإيجاد الحلول لها. وقد وفرت مجموعات العمل مثل تلك الآلية.

107- عند انعقاد الدورة الثامنة (ديسمبر 1994) حدث تحسن كبير في حجم المعلومات التي تم جمعها منذ بدء مجموعات العمل نتيجة النتائج المرضية للاجتماعات المتخصصة الثلاثة لمجموعات العمل التي انعقدت بين الدورتين. وحينما أدركت اللجنة هذه التطورات دعت إلى تأسيس مجموعات عمل إضافية وفقا لتوافر الموارد الإدارية والمالية. وقد أدى عمل هذه المجموعات إلى توفير الفرصة للعديد من العلماء من الإقليم ومن البلدان المجاورة للمشاركة في أعمال مجموعة أو أكثر من هذه المجموعات. وتم أيضا الدعوة إلى مد فترة انعقاد كل اجتماع وانعقادها بصفة سنوية بدلا من انعقادها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

108- وبعد عامين وفي الدورة التاسعة التي عقدت في أبريل عام 1997 ازدادت التقارير حول اجتماعات مجموعات العمل إلى خمسة تقارير خلال جلسة واحدة مما أدى إلى زيادة المعلومات والبيانات حول إدارة المصايد السمكية وتربية الأحياء المائية.

10- العلاقات مع هيئات مصايد الأسماك الإقليمية

109- كان لدى لجنة الخلجان ، التي تعد الهيئة الرئيسية لمصايد الأسماك التي تتعامل مع مصايد الأسماك البحرية بالدول الأعضاء بها ، أوجه تشابه متعددة مع الهيئات الأخرى في إقليم الخلجان مما استلزم التنسيق مع ثلاث من هذه الهيئات مجال مصايد الأسماك وهي:

1- المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية
2- مجلس التعاون الخليجي
3- مركز معلومات التسويق والاستشارات الفنية لمنتجات الأسماك بالمنطقة العربية (انفو سمك).

110- كان لدى المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية نفس عضوية لجنة الخلجان وتغطي نفس المنطقة البحرية (تم استبعاد العراق في وقت لاحق). ويتمثل اهتمامها الرئيسي في حماية البيئة البحرية من التلوث وخاصة التلوث من الزيت بصفة رئيسية. وقد بدأت

الاتصالات بين كلا الهيئتين عام 1994. وتم تبادل التقارير والدعوة إلى الاجتماعات ومراجعة التعاون المشترك وإبراز مجالات التعاون. وتم إعداد خطة عمل مستقبلية ووضع في الاعتبار الاهتمامات المحددة لكل هيئة من أجل تحقيق النتائج المرجوة وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الأنواع المشتركة المعرضة للمخاطر أو التي يتم الإفراط في صيدها مثل أسماك الهامور والزبيدي.

111- اتفقت كلا هيئتي المصايد السمكية على وجود تكامل ودعم بين أهداف المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وأنشطة مجموعة العمل التابعة للجنة الخلجان والخاصة بمصايد أسماك القاع والبيئة البحرية واتفقا أيضا على التعاون في تحقيق الأهداف المشتركة. ولإضفاء الصبغة الرسمية على الاتصالات بين كلا الهيئتين قامت سكرتارية لجنة الخلجان التابعة للمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة بتوقيع اتفاقية تعاون مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وخصصت كل منهما بعض المبالغ من أجل الأنشطة المشتركة.

112- تتألف عضوية مجلس التعاون الخليجي من ستة أعضاء فقط من بين الأعضاء الثمانية للجنة الخلجان. (إيران والعراق ليستا من الأعضاء). ولأمانة مجلس التعاون الخليجي لجنة مصايد الأسماك الخاصة بها التي تجتمع بصفة منتظمة أو بناءً على طلب أعضائها من أجل تنسيق أنشطة المصايد السمكية بين أعضائها الستة. ويتمثل النشاط الرئيسي للتعاون بين لجنة الخلجان وأمانة مجلس التعاون الخليجي في خطط كلا الهيئتين لتنفيذ عملية مسح مصايد الروبيان وعمليات مسح صيد أسماك القاع في الخلجان.

113- ومن الجدير بالذكر أنه منذ الدورة الرابعة (الدوحة – 19 إلى 21 أبريل 1982) تقترح منظمة الأغذية والزراعة "مقترح مشروع تنمية مصايد الأسماك" الذي كان سيغطي عمليات المسح هذه. وفي نفس الدورة قامت الكويت أيضا بتقديم "مقترح مشروع لدراسة مصايد الروبيان". وقد تم تخطيط هذين المقترحين ليكونا بمثابة متابعة لمشروع الخلجان الذي انتهى في عام 1979. وخلال الدورات اللاحقة تم تكرار مناقشة المقترحات عند مراجعة حالة مصايد الأسماك المتعددة. ولم ينتج عن ذلك وضع خطط ملموسة أو اتخاذ قرارات حول الأنشطة المستقبلية لعمليات المسح. وكان تمويل عمليات المسح هو العقبة الرئيسية التي حالت دون تنفيذ المشروع رغم التعديلات التي تم إدخالها على المقترح الأصلي.

114- تم بذل الجهود في وقت لاحق من أجل الحصول على التمويل من الجهات المانحة الخارجية. واتصلت أمانة مجلس التعاون الخليجي بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمشاركة في التمويل. وطبقا لقواعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لم تكن الدول الأعضاء مؤهلة للحصول على دعم الصندوق. ومع ذلك اقترح الصندوق التوسع في مجال عملية المسح المقترحة بحيث تضم المياه المجاورة التي تطل عليها بلدان الإقليم من الدول المؤهلة. ووفقا لهذه الظروف اقترح الصندوق بالتعاون مع إدارة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة برنامج للدعم الفني من أجل إجراء "عمليات مسح للموارد البحرية والبيئية بالبحر الأحمر وشمال غرب البحر العربي والخلجان". ووافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تمويل المرحلة التحضيرية التي تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذها. وقد تم تنفيذ هذا خلال عام 2000 بتكلفة بلغت 68 ألف دولار أمريكي. وتتمثل النتيجة الرئيسية للمرحلة التحضيرية في إعداد مقترح برنامج لتنفيذ

برامج متابعة مسح موارد مصايد الأسماك البحرية. وحتى نهاية عام 2001 لم يتم اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بتنفيذ عمليات مسح موارد الروبيان و/أو أسماك القاع. ومن المتوقع أن يتولى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية متابعة الأمر مع منظمة الأغذية والزراعة والبلدان المعنية.

115- وفي غضون ذلك تقوم بعض الدول الأعضاء بلجنة الخلجان بتنفيذ برامجها القطرية الخاصة بعمليات المسح وخاصة مسح موارد الروبيان. (ذكرت الكويت أنه تم إجراء عملية مسح الروبيان بالتعاون بين البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الكويت. أنظر الفصل رقم 7). ولم يتم حتى الآن اتخاذ خطوات ملموسة نحو عمليات المسح المشتركة لموارد الأسماك الزعنفية بين هذه الدول. ولم يتم تشجيع التعاون الإقليمي المعتزم بين الدول الأعضاء وخاصة أنه لم يتم تنفيذ برامج مسح شاملة على مستوى الخلجان منذ عام 1979.

116- منذ الدورة الرابعة (أبريل 1982) أصبح مركز (انفو سمك) على جدول أعمال جميع الدورات اللاحقة. وقد بدأت العلاقة بين لجنة الخلجان ومركز (انفو سمك) عندما اقترحت منظمة الأغذية والزراعة مشروعا لتقديم معلومات حول تسويق الأسماك والترويج والخدمات الاستشارية الفنية إلى دول الخلجان والمساعدة على تبادل تلك المعلومات بين منتجي ومستهلكي الأسماك في الدول الأعضاء. وقد حظيت تلك الخطوة بتقدير اللجنة إلا أنها طلبت تأجيل تقديم تلك الخدمة حيث أنه كان من المعتقد أن المنطقة غير مستعدة لها. وفي غضون ذلك أبلغت منظمة الأغذية والزراعة اللجنة بعزمها المبادرة بإجراء دراسة جدوى مبدئية للمشروع من أجل ضم بلدان عربية أخرى وتحديد موارد المشروع المالية التي يتم مراجعتها في الدورة التالية.

117- وفي الدورة الخامسة (أكتوبر 1984) علمت اللجنة من خلال منظمة الأغذية والزراعة بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وافق على تمويل المرحلة التحضيرية لمشروع مركز (انفو سمك) لمدة عام واحد يتبعه مشروع طويل الأجل. وقد رحبت اللجنة بهذه الخطوة وتم الاتفاق على أن تكون دولة البحرين مقرا للمشروع.

118- قامت ثلاث عشرة دولة عربية بالتوقيع لتصبح أعضاء بمركز (انفو سمك) وكان من بينها خمسة دول أعضاء باللجنة. وقد تم تشجيع جميع البلدان العربية الأخرى على الانضمام. وقدم مركز (انفو سمك) ،الذي قام بربط الدول العربية بالشبكة العالمية لمعلومات تسويق الأسماك، لأعضائه المعلومات حول تسويق الأسماك والترويج وتنشيط تجارة الأسماك داخل المنطقة العربية ومع الأقاليم الأخرى. وقام المركز بتنظيم العديد من الدورات التدريبية لفريق عمل مصايد الأسماك وأصدر العديد من المطبوعات المتخصصة وعقد العديد من الاجتماعات بين البائعين والمشترين لمساعدة البلدان العربية على تنمية تجارة الأسماك لديها. وقد استمر التمويل من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى عام 1991 بالإضافة إلى المساهمات التي قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتي ساعدت في إدارة المشروع لمدة عامين آخرين والمساهمات التي قدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق المشترك للسلع في وقت لاحق. ولم يكن لدى الدول الأعضاء حتى نهاية التسعينيات أي التزام مالي نحو المشروع.

119- ومع ذلك تم وقف أنشطة مركز (انفو سمك) خلال السنوات الأخيرة من التسعينيات ولم يعد مشروعا تابعا لمنظمة الأغذية والزراعة نتيجة للافتقار إلى التمويل. ووافق أعضاء المركز على تحويله إلى مركز مستقل. وتم مطالبة أعضاء المركز بتقديم المساهمات المالية الخاصة بتكاليف إدارته. ومع ذلك فقد انخفض عدد الأعضاء إلى ثماني دول عربية منها دولة واحدة فقط من الخلجان بعد أن أصبح المركز هيئة مستقلة لا تحظى بأي تمويل من الجهات المانحة الخارجية. ونتيجة للمشكلات المالية التي واجهت المركز وحالت دون اضطلاعه بالمسئوليات المنوطة به قررت الجمعية العامة للمركز نقل مقره إلى المغرب حيث كان من المعتقد أن يجد مركز (انفو سمك) فرصة أفضل بالمغرب – أكبر منتجي الأسماك بين الدول العربية - للتوسع في أنشطته وتحقيق الدخل الكافي لخدمة الدول العربية. وتم توقيع اتفاقية نقل مقر المركز من البحرين إلى الدار البيضاء بين مركز (انفو سمك) والحكومة المغربية في نهاية يناير عام 2000 وبلغ عدد أعضائه ثماني دول عربية فقط.

120- وقد تم تشجيع الدول العربية الأعضاء بلجنة الخلجان بصفة دائمة على الانضمام إلى مركز (انفو سمك) وتقديم الدعم إليه من أجل الاستفادة بصورة كاملة من خدماته حيث أنه حقق الكثير لكونه وسيلة الاتصال بالشبكة العالمية لمعلومات تسويق الأسماك التابعة للمنظمة. وقد رفضت بعض حكومات الدول الأعضاء بلجنة الخلجان الانضمام إلى المركز والمساهمة في نفقات إدارته رغم تقديرها الكامل للخدمات التي يقدمها. وقد رأت تلك الحكومات أن جميع دول الخلجان تتمتع باقتصاديات السوق الحرة وبالتالي يقدم مركز (انفو سمك) خدماته لشركات القطاع الخاص فقط. ورغم وضوح وفهم هذه الرؤية إلا أن الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تتعامل مع قطاع مصايد الأسماك تستفيد إلى حد كبير من استخدام المعلومات والخدمات الأخرى التي يتم تقديمها إلى صانعي القرار في مجال إدارة مصايد الأسماك وأنشطة الإدارة. وفي النهاية فقد حضرت هذه المنظمات الإقليمية وغيرها بعض الدورات بصفة مراقب. (أنظر الملحق خ والجدول رقم 3).

11- تأثير القضايا العالمية لمصايد الأسماك على لجنة الخلجان

121- استحدثت أمانة منظمة الأغذية والزراعة في العديد من الدورات العادية للجنة الخلجان بنودا بجدول الأعمال حول القضايا ذات الطبيعة العالمية والاهتمام الدولي. وكانت تلك محاولة من جانب منظمة الأغذية والزراعة لتوعية اللجنة بالتطورات الدولية فيما يتعلق بتلك الأمور. وقد تم تناول بعض هذه القضايا على أساس التعريف بها وتم عرض البعض الآخر للمناقشة مع توقع المشاركة المباشرة للجنة.

122- كان أول تلك البنود عام 1984 "المؤتمر العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة حول إدارة وتنمية مصايد الأسماك" . وكان هذا البند مدرجا بجدول أعمال الدورة الخامسة (البحرين – أكتوبر 1984). ورغم تعريف اللجنة بالقرارات والتوصيات لم تظهر أي برامج أو أنشطة محددة تعتمد على هذه التوصيات. وقد تم الاتفاق رغم ذلك على مناقشة التوصيات حينما تنشأ قضايا ذات صلة بها.

123- وبالمثل ففي الدورة السادسة (طهران – نوفمبر/ ديسمبر 1992) تم إخطار اللجنة بالمناقشات الدولية حول ممارسات الصيد الرشيدة وإدارة مصايد الأسماك الرشيدة. وقد تم مناقشة هذه القضايا في "المؤتمر الدولي حول الصيد الرشيد" الذي نظمته حكومة المكسيك

بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة في كانكون في مايو 1992 حيث تم خلاله مطالبة منظمة الأغذية والزراعة بتوضيح مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

124- وفي نفس الدورة تم تقديم ومناقشة ملخص نتائج وتوصيات "دراسة الأبحاث الدولية حول مصايد الأسماك" من أجل إجراء أنشطة المتابعة المحتملة ذات الصلة بإقليم الخليج. وقد تبع ذلك مناقشات مثمرة أدت باللجنة إلى الاتفاق بالإجماع على الحاجة إلى دعم التعاون الإقليمي في مجال أبحاث مصايد الأسماك وشجعت على فكرة عقد مجموعات العمل المتخصصة على المستويات الإقليمية والفرعية لتناول المجالات البحثية المتخصصة. وقد تم الاتفاق على أن أعمال هذه اللجنة قد تؤدي إلى تكوين شبكة أو شبكات إقليمية متعددة بين العلماء ويمكن تحديد أي مؤسسة بحثية تتمتع بمزايا مقارنة في الأبحاث الخاصة بموضوعات معينة لتكون المركز الرئيسي. وأصبح من الممكن دراسة تأسيس مركز إقليمي لمصايد الأسماك في وقت لاحق.

125- وفي الدورة الثامنة (مسقط – ديسمبر 1994) تم دعوة اللجنة لمناقشة متابعة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين للوثيقة الرئيسية التي صدرت عن " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" (1992). وفي ضوء المعلومات الخاصة بالتقدم الذي تم تحقيقه ناقشت اللجنة قضايا البيئة البحرية وأهميتها فيما يتعلق بمصايد الأسماك. وقد شاركت بعض دول الإقليم بصورة كاملة في القضايا البحرية وفي الوقاية من تلوث الزيت والمعادن الثقيلة بصفة خاصة. وقد شجعت اللجنة أيضا على توقيع اتفاقية التعاون بين المكتب الإقليمي للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية من أجل تنفيذ الأنشطة المشتركة.

126- تم أيضا إخطار الدورة بالقضايا المتعددة التي تناولها المؤتمر وخاصة فيما يتعلق بالدورات الأخرى التي تناولت "أنواع الأسماك دائمة الارتحال وأنواع الأسماك كثيرة الهجرة" وهي قضية احتلت أهمية خاصة نتيجة لتأثيرها الكبير على مخزون التونة كثيرة الهجرة ذات الأهمية الكبرى لإيران وعمان. وقد تم أيضا تقديم المعلومات حول وضع الصياغة النهائية الخاصة "بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد" و"اتفاقية تشجيع سفن الصيد على الالتزام بالمعايير الدولية للحماية والإدارة في أعالي البحار ".

127- وفي الدورة التاسعة (الشارقة – أبريل 1997) تم تقديم المعلومات حول مضمون اتفاقية مراكش الخاصة بتأسيس منظمة التجارة العالمية التي تم توقيعها في 15 أبريل 1994. وقد تم أيضا الإشارة إلى العديد من الاتفاقيات الخاصة بمصايد الأسماك والمصادر المتعددة للمعلومات المتعلقة بها. وقد تم أيضا إخطار الدورة بأن منظمة التجارة العالمية هي المنتدى الذي يتولى مناقشة وتقرير قواعد التجارة والجوانب العامة للتجارة.

128- وفي نفس الدورة راجعت اللجنة "نتائج وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للغذاء" الذي عقد في روما في نوفمبر عام 1996. وقد ناقشت اللجنة القضايا المتعددة المعنية بدور ومساهمات الأسماك ومنتجاتها في الأمن الغذائي للدول الأعضاء باللجنة. وقد شجعت اللجنة الدول على وضع توصيات مؤتمر القمة العالمي للغذاء في الاعتبار.

129- مما سبق يمكن استنتاج أن القضايا العالمية لمصايد الأسماك التي رفعتها الأمانة إلى اللجنة قد حظيت باهتمام كبير من جانب الدول الأعضاء إلا أن ذلك الاهتمام لم يكن على المستوى الذي يؤدي إلى وجود نشاط إقليمي كبير من جانب الدول الأعضاء. ومع ذلك تم

اتخاذ بعض الإجراءات على المستوى القطري من خلال السياسة العامة للحكومات بصفتها أعضاء بمنظمة الأغذية والزراعة وليس كنتيجة مباشرة لعمل اللجنة.

130- كانت جميع القضايا العالمية التي تم لفت انتباه اللجنة إليها قد نوقشت بالفعل من جانب المنتديات الدولية ومنتديات منظمة الأغذية والزراعة مثل مؤتمرات الأمم المتحدة ولجنة منظمة الأغذية والزراعية المعنية بمصايد الأسماك ولجنتها الفرعية المعنية بتجارة الأسماك. وقد اتخذت الحكومات المشاركة الإجراءات التي تعتبرها ضرورية وحضرت الوفود الأخرى من مختلف الهيئات أو الوزارات أو المؤسسات التي لا تتعامل في شئون المصايد السمكية بعض من هذه الاجتماعات. ومع ذلك يعتبر لفت انتباه لجنة الخلجان إلى هذه القضايا العالمية مفيدا للغاية لهذه الوفود التي تحضر دوراتها وإلا لما كانت قد علمت بها على الإطلاق.

12- الإنجازات وأوجه القصور والقيود

131- خلال السنوات الثمانية والعشرين لوجودها واجهت لجنة الخلجان العديد من الظروف والمواقف التي أثرت بصورة أو بأخرى وبشكل مباشر أو غير مباشر على أنشطتها، وقد حالت هذه الظروف في بعض الأحوال دون تحقيق أهدافها. وعلى الرغم من بعض أوجه القصور فقد حققت اللجنة العديد من الإنجازات الملموسة وغير الملموسة.

132- فيما يلي ملخص موجز بدون ترتيب محدد للإنجازات التي حققتها لجنة الخلجان وأوجه القصور والعقبات التي واجهتها والتي يمكن الاستفادة منها حتى تتمكن الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك من تقديم خدمة متطورة للدول الأعضاء بها في تنمية وإدارة مواردها.

1- الإنجازات

- منذ بدء أنشطة لجنة الخلجان عام 1975 أدركت الدول الأعضاء الحاجة الماسة للتعاون على المستوى الإقليمي والحاجة إلى الدعم الفني والمادي على المستويات المتعددة في مجال قطاع مصايد الأسماك الصغيرة.
- في وقت انعقاد الدورة السادسة عام 1986 أشارت بنود جدول الأعمال ومستوى المناقشات إلى وجود المزيد من الوعي بالقضايا لدى المشاركين ووجود اهتمام متزايد أيضا بتنمية مصايد الأسماك. وكان هناك إدراك جيد للمشكلات المتبادلة التي ينبغي تحديدها وإيجاد حلول على المستوى الإقليمي.
- من خلال عمل اللجنة أصبح التعاون الثنائي ممكنا بين اثنين أو أكثر من الدول الأعضاء من أجل التعامل مع موارد الأسماك المحددة والمتوافرة داخل حدود مياهها الإقليمية فقط.
- وبمرور الوقت ازداد التركيز على الحاجة إلى التنسيق في جمع ومعالجة بيانات مصايد الأسماك. وتم تقديم مقترح للعمل المشترك من أجل تأسيس قاعدة بيانات إقليمية تسعى أكثر من دولة من الدول الأعضاء وراء استضافتها.

- ظهر التقدم الحقيقي منذ عام 1975 من جانب الدول الأعضاء من خلال بناء كادر من فريق العمل القطري للعمل في مؤسسات مصايد الأسماك بها. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى توافر الأخصائيين القطريين وخاصة في علوم مصايد الأسماك في المجالات المتعلقة بصناعة مصايد الأسماك.
- رغم أصداء وردود أفعال حربي الخليج والصعوبات التي حالت دون انعقاد الدورات لستة سنوات (1986-1992) أمكن عقد الدورة السابعة عام 1992 في إيران وحضرها جميع الأعضاء مما أظهر رغبة وشغف الدول الأعضاء في العمل المشترك من أجل تنمية وإدارة مصايد الأسماك الخاصة بها. وظهرت الإرادة الإيجابية الجديدة في التعاون مما ساعد على إعادة تفعيل اللجنة.
- في وقت انعقاد الدورة الثامنة في عمان عام 1994 أوضحت تقارير سير العمل التي تم تقديمها في الدورات أو في اجتماعات مجموعات العمل أن الدول الأعضاء قد حققت تقدما كبيرا في المجالات المتعددة لتنمية مصايد الأسماك. وقد تضمن ذلك القيام بالمزيد من عمليات جمع البيانات الإحصائية ذات المصداقية وتطور نظام المعالجة والتحليل وتنفيذ إجراءات الإدارة وبناء المرافق شاطئية وموانئ الصيد وإجراء أبحاث تربية الأحياء المائية وإعادة حصر مخزون الأنواع وتطوير تقنيات الصيد وتخطيط تنمية مصايد الأسماك ودعم قدرات بحوث الأسماك. وقد تم تأسيس معهد و/أو إدارة أو قسم لبحوث مصايد الأسماك بالجامعات القطرية في كل دولة من دول الإقليم يتولى شئون علوم مصايد الأسماك.
- يعتبر تأسيس ستة مجموعات عمل متخصصة بعد عام 1992 إنجازا رئيسيا. وقد كانت هذه المجموعات بمثابة الفرع الفني للجنة وأدت إلى إثراء المداولات والمناقشات خلال اجتماعات الدورات ومجموعات العمل. وقد ساعدت نتائجها على قبول الأنشطة والخطط الجديدة.
- أتاحت أنشطة مجموعات العمل عدة فرص أمام خبراء وعلماء مصايد الأسماك من الإقليم لزيادة أبحاثهم على المستوى الإقليمي. وكان التفاعل مع العلماء الزائرين مفيداً للغاية.
- كانت مجموعات العمل بمثابة منتدى للخبراء والعلماء بما في ذلك صغار الباحثين وفرصة لإعداد وتقديم تقارير حول العمل الجاري والتي لم يكن من الممكن تحقيقها بدون وجود مجموعات العمل.
- استغل مسئولو مصايد الأسماك بالدول الأعضاء وجود مسئولي منظمة الأغذية والزراعة الزائرين لتنفيذ واجبات ومهام اللجنة وطالبوهم بتقديم المشورة الفنية لهم وطالبوا بتسهيل إجراء دراسات محددة على المستوى القطري.
- كان الباحثون وصغار أفراد فريق العمل – الذين تفاعل بعضهم مع أنشطة اللجنة – بمثابة نواة فرق الإدارة حديثة الظهور وإداريي مصايد الأسماك. وقد قاموا أيضا بتشكيل فرق قطرية لتزويد مؤسسات مصايد الأسماك القطرية والمراكز البحثية وأقسام علوم الأسماك بالجامعات القطرية بالعاملين والوظائف في قطاع مصايد الأسماك الخاصة.
- كان تأسيس أنشطة تعاونية مع هيئات مصايد الأسماك الإقليمية الأخرى مفيدا للغاية.
- حظيت عملية إطلاع اللجنة على شئون مصايد الأسماك الدولية الحالية على تقدير كبير. وكانت بعض القضايا التي تم إثارتها ذات أهمية مباشرة لبعض الأعضاء.

- حصلت الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التي تحضر دورات اللجنة بصفة مراقب على فرصة لعرض أنشطتها وخططها المستقبلية في محاولة التركيز على مجالات التنسيق والعمل المشترك متى كان ملائما.
- تقوم كل دولة من الدول الأعضاء عند استضافة إحدى الدورات أو الاجتماعات باتخاذ الإجراءات المناسبة للحدث. وقد ظهر كرم الضيافة والحفاوة والدعم الإداري لخلق مناخ من المودة الذي ساد خلال الاجتماعات.

2- أوجه القصور

- حظي تأسيس "وحدة الدعم الفني" بعد إلغاء مشروع الخلجان عام 1979 بأهمية كبيرة. وعلى الرغم من الإقرار بهذه الحاجة منذ بدء تشكيل اللجنة لم يتم اتخاذ إجراء ملموس تجاه تأسيس هذه الوحدة. واستمرت منظمة الأغذية والزراعة في إعداد وتوضيح مستندات المشروع وقامت بإدخال التعديلات في العديد من المناسبات إلا أنه لم يتم اتخاذ أي قرار بتأسيس الوحدة. ويتمثل السبب الرئيسي في الافتقار إلى التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الجهات الخارجية المانحة الأخرى.
- أدى عدم تأسيس كيان مؤسسي للمتابعة إلى خلق فراغ في القدرة على تنفيذ التوصيات مما كان له أثرا سلبيا على الأنشطة الإقليمية، ومع ذلك استمرت هذه الأنشطة. وقد أدى هذا القصور إلى عدم إجراء أي عمليات مسح لموارد الأسماك على مستوى الإقليم بعد عام 1979. ومن المأمول أن تجني الجهود الحالية المبذولة من أجل إجراء عمليات المسح اللازمة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ثمارها في المستقبل القريب.
- عدم تصديق الدول الأعضاء بصورة كاملة على الانضمام إلى مركز (انفو سمك) رغم حقيقة أن المركز قد تم تصميمه في الأصل لإقليم الخلجان عام 1982. وقد أثبت المركز خلال السنوات الأولى لتشغيله فائدته بالإضافة إلى الحاجة إلى وجوده. ومن المأمول أن تنضم إليه الدول الأعضاء سواء من الحكومات أو المنظمات العامة أو صناعة الصيد الخاصة في موقعه الجديد بوصفه هيئة مستقلة وأن تقوم بدعمه من أجل الاستفادة من خدماته.
- لم يتم تنفيذ المقترح المقدم عام 1986 لتأسيس قاعدة البيانات الإقليمية المنشودة رغم حقيقة اختيار البحرين لاستضافة قاعدة البيانات واختيار المسئولين الرئيسيين والأنواع التي يتم دراستها. ومن المأمول أن تكون الفرصة أفضل أمام المقترح المقدم في عام 2000 بترشيح الكويت لاستضافة نظام معلومات تربية الأحياء المائية في معهد الكويت للأبحاث العلمية. (وجدير بالذكر أنه مع تقدم الاتصالات الإلكترونية يمكن الآن نقل وتبادل البيانات بسهولة. ومع ذلك لا يزال هناك حاجة إلى مركز إقليمي لتنسيق وتحليل البيانات).
- رغم التركيز الشديد من جانب معظم الدول الأعضاء على تدريب علماء مصايد الأسماك إلا أن الدراسات الإنسانية خاصة في اقتصاديات مصايد الأسماك والعلوم الاجتماعية والتسويق كانت مهملة إلى حد كبير.
- تم تحقيق معظم التقدم في مجال مصايد الأسماك بالإقليم على المستوى القطري. وقد حال هذا الموقف دون وجود حاجة ماسة إلى تنفيذ عمليات تقييم الأنواع المشتركة وحماية البيئة البحرية وتوحيد النظام الإحصائي على مستوى الإقليم.
- لم يتم تنفيذ الخطط الخاصة بإجراء الأنشطة المشتركة مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية حول البيئة البحرية وخاصة الأنواع المعرضة للمخاطر خلال فترة عمل

اللجنة رغم اتفاقية التعاون المشترك الموقعة بين الهيئتين. ومن المأمول أن يتم تنفيذ تلك الأنشطة في المستقبل القريب تحت رعاية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

- استمرت اجتماعات مجموعات العمل في الانعقاد عند الضرورة. ولزيادة فاعليتها كان يجب أن تتخذ هذه المجموعات الصبغة الرسمية وتصبح مجموعات دائمة تتولى تنفيذ المهام المشار إليها من جانب اللجنة وتنعقد بصفة منتظمة.
- كان يجب أن يشارك الأعضاء في إعداد جداول الأعمال المقترحة الخاصة بالدورات. وقد تم تقديم هذه الفرصة في الماضي إلا أنه لم يتم استغلالها.

3-القيود

- كانت الوفود التي تحضر الاجتماعات متباينة فيما يتعلق بالوضع والكفاءة. وقد أثرت هذه الحقيقة على مستوى المناقشات والتوصيات التي يتم اتخاذها. وغالبا ما كانت الوفود تتغير من دورة إلى أخرى دون علم بإجراءات الدورات السابقة من أجل حسن متابعتها. وقد كان لدى عدد قليل من الوفود سلطة إلزام إحدى الدول الأعضاء باتخاذ إجراء مرغوب فيه حتى في الأمور الروتينية. وفي العديد من المناسبات كانت القضايا العادية يتم إحالتها إلى السلطات العليا مما يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرارات حتى انعقاد الدورة التالية على الأقل. ولم تكن قرارات بعض البلدان فيما يتعلق بتشكيل الوفود التي تحضر الدورات والاجتماعات الأخرى معروفة حتى الليلة التي تسبق يوم انعقاد الدورة مما يحول دون حسن إعداد الوفود.
- كان دور منظمة الأغذية والزراعة ومسئولياتها نحو الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك بصفة عامة ونحو لجنة الخلجان بصفة خاصة غامضا وغير مفهوم من جانب العديد من المسئولين في بعض الدول الأعضاء. وقد اعتقد البعض أن مساهمات بلدانهم في الموازنة العامة لمنظمة الأغذية والزراعة تغطي تمويل جميع الأنشطة والمشروعات الناتجة عن توصيات لجنة الخلجان. وقد أدى هذا الاعتقاد إلى خلق نوع من سوء التفاهم خلال الاجتماعات أثناء المناقشات الخاصة بتمويل الأنشطة.
- وفي بعض الدول الأعضاء كان لدي فريق العمل القطري مبالغ محدودة مخصصة للأبحاث والمعدات والدعم الإداري. وقد كان موقف معظمهم ثابتا وأمامهم فرصا غير واضحة للتقدم والترقي في عملهم. ولم تكن الرواتب تزداد على أساس ثابت مع وجود أمل ضعيف في الحصول على الحوافز.
- نتيجة لحربي الخليج (1980-1992) حدث ركود في أنشطة اللجنة. ولم تتمكن من عقد اجتماع بالإقليم عام 1986 ولم تتمكن من عقد أي اجتماعات أو أنشطة لمدة ستة سنوات. (1986-1992).
- كان عدم قيام الدول الأعضاء بتقديم المبالغ المالية لتمويل إنشاء كيان مؤسسي إقليمي لمتابعة مشروع الخلجان وتنفيذ توصياته بمثابة أحد القيود الرئيسية لتحقيق تقدم مبكر في تنمية وإدارة موارد الأسماك.
- قامت منظمة الأغذية والزراعة بتمويل أنشطة لجنة الخلجان. وقدمت الدول الأعضاء مرافق الاستضافة فقط وسددت نفقات السفر والإقامة الخاصة بوفودها من أجل حضور الاجتماعات. وقد اعتمدت الأنشطة بالتالي على توافر التمويل للاجتماعات الدورية في برنامج وموازنة منظمة الأغذية والزراعة وليس على احتياجات الإقليم.
- استغرق الخلاف حول قضية اسم اللجنة عدة ساعات من المناقشات خلال بعض الدورات. ومع ذلك تم تسوية هذا الأمر إلى حد ما من خلال استخدام اسم محايد للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

- كان لحرب الخليج الثانية (1991/1990) رغم قصر مدتها آثار خطيرة وطويلة الأجل على التعاون الإقليمي وأدت إلى الحد من الأنشطة القطرية في معظم الدول الأعضاء. وقد عرضت أيضا عملية تنمية مصايد الأسماك البحرية إلى التعثر في إحدى الدول الأعضاء على الأقل.
- لم تكن حالة تربية الأحياء المائية معروفة بالكامل في معظم الدول الأعضاء حيث يتم عمل تقييم صحيح لحالتها. وكان هناك حاجة إلى المزيد من البيانات القطرية.
- وفي المرحلة السابقة لتنمية مصايد الأسماك كان هناك حاجة إلى المزيد من التدريب في مجال الحصر والعد الميداني. كان هناك قدرة محدودة على فهم نظرية ومنهجية قاعدة البيانات التي أثبتت أنها عائقا رئيسيا أمام الكفاءة والفاعلية والتزامن بين الدول الأعضاء في الإحصائيات التي تم جمعها. وكان بعضها أكثر تقدما من البعض الآخر.
- كان تمويل عملية مسح موارد الصيد يمثل العقبة الرئيسية أمام تحقيق التعاون الإقليمي في تنمية وإدارة الموارد. وكانت الدول الأعضاء تسعى بصفة دائمة وراء الحصول على المساعدات الخارجية من أجل هذه الأنشطة منذ انتهاء مشروع الخلجان عام 1979.
- كان تبادل المراسلات بين الأمانة والدول الأعضاء بطيئا للغاية رغم تكرار التذكرة من حين لآخر. وكان الرد على الرسائل – إن وجدت – بطيئا للغاية في أغلب الأحيان ومن ثم يؤدي إلى تعطيل أنشطة متابعة بعض القضايا.
- لم تتلق الدول الأعضاء في بعض الأحيان أي وثائق خاصة بالدورات في التوقيت المناسب قبل عقد الدورات من أجل السماح بالإعداد المناسب للمناقشات.
- لم يتم صدور تأشيرات دخول أعضاء الوفود الذين كانوا بحاجة إليها في بعض الأحيان في الوقت المناسب. ولم يتمكن بعض أعضاء الوفود من حضور الاجتماعات نتيجة لهذه العقبات.

13- دور الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بعد لجنة الخلجان

133- يؤدي تحويل لجنة الخلجان التابعة لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي إلى هيئة بموجب المادة رقم 14 من دستور منظمة الأغذية والزراعة إلى منح هيئة مصايد أسماك المحيط الهندي تفويضا أكثر قوة وموازنة مركزية خاصة وسلطات متزايدة وهيكلا أكثر فاعلية للعمل من خلاله ومرونة أكبر. فقد أدى ذلك إلى زيادة ودعم قدراتها الإدارية الحقيقية بوصفها هيئة إقليمية لمصايد الأسماك تتبع منظمة الأغذية والزراعة. وسوف تخضع قراراتها وعملياتها الخاصة بإدارة مواردها لأعضائها وليس لأي هيئة أخرى. ومع ذلك سيكون لهذه السلطات المتزايدة مردود على الموازنة حيث تضطر الدول الأعضاء إلى الوفاء بنفقات الهيئة الجديدة. ففي حالة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تعمل بموجب المادة رقم 14 من دستور منظمة الأغذية والزراعة سوف تتولى المنظمة تمويل الأمانة بينما تتولى الدول الأعضاء المسئولية عن الموازنة المركزية السنوية. ومع ذلك تصبح الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بموجب هذه الشروط هيئة شبه مستقلة.

134- من خلال هذه السلطات الإدارية الجديدة وبموجب التطورات الجديدة فيما يتعلق بمصايد أسماك أعالي البحار يجب أن تلعب الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك دورا أكثر فاعلية في المحافظة على الموارد وإدارتها في المناطق البحرية الخاضعة لها. ولابد أن يكون لديها اختصاصات سليمة والتزاما صارما من خلال أعضائها من أجل العمل بفاعلية. وسوف تعتمد فاعلية هذه الهيئة إلى حد كبير على الإرادة السياسية لأعضائها ومدى الدعم الذي تقدمه لها الحكومات.

135- باستثناء المضمون المؤسسي والمالي المتعلق بمنح الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك تفويضا شاملا وواضحا من أجل المحافظة على موارد الأسماك الخاصة بها وإدارتها هناك اعتبارات أخرى لابد أن تضعها الهيئة الجديدة في الاعتبار في دورها المستقبلي حيث لم تكن ضمن اعتبارات لجنة الخلجان. ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات فيما يلي:

1- سوف تتولى الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك المسئولية عن أنشطتها وتكون عرضة للمساءلة من جانب الدول الأعضاء بها. وسوف تلعب منظمة الأغذية والزراعة دورا استشاريا لمساعدتها على تحقيق النضج والاستقلال الكامل.
2- لابد أن تحتفظ الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بالحيادية طالما أنها تعمل في إطار منظمة الأغذية والزراعة. وقد كان للطبيعة غير السياسية للهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة دورا فعالا في فتح باب الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء.
3- لابد من سداد المساهمات المالية في الموازنة المركزية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بصورة منتظمة في المواعيد المحددة من أجل تمويلها بالصورة المطلوبة ومن أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بها وأداء مهامها وتحقيق الأهداف المحددة. ولابد أن تكون الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك قادرة على عقد الدورات العادية وفقا لما هو متفق عليه وتنفيذ أنشطة ما بين الدورات دون أي عقبات.
4- لابد أن تكون الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك على دراية دائمة بالقضايا الدولية لمصايد الأسماك التي تقوم الهيئات الدولية المعنية بمعالجتها. ولابد أن تقوم أيضا بإجراء الاتصالات بالمنظمات الدولية في هذا الصدد من أجل فتح الحوار متى كان ملائما.

136- يبدو أن أساليب العمل المحتملة وإجراءات التشغيل العملي التي تم الاتفاق عليها خلال الدورة الأولى للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك التي عقدت في مسقط في الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر 2001 قد حققت خطوة ناجحة إلى الأمام فيما يتعلق بدورها المستقبلي بوصفها بديلا معترفا به للجنة الخلجان. ففي هذه الدورة تم الاتفاق على جدول الدورات السنوية (خلال شهر مايو من كل عام) حتى عام 2010. وتوصل الأعضاء إلى الاتفاق على العديد من القضايا العملية لدعم ومساندة أنشطتها الفنية والعلمية من خلال تأسيس مجموعتي عمل بصورة مبدئية: مجموعة عمل خاصة بتربية الأحياء المائية والأخرى بتقييم المخزون وإحصائيات مصايد الأسماك. وقد كانت هاتان المجموعتان قائمتين بلجنة الخلجان. وقد تم أيضا التوصل إلى العديد من الاتفاقيات الأخرى تتعلق بالالتزامات المالية والتعامل الكامل بين الدول الأعضاء والتي إذا ما تم تنفيذها في المواعيد المحددة سوف تثبت الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك أن أعضاءها قد اتخذوا خطوة حكيمة عند تحويل لجنة الخلجان إلى هيئة.

14- النتائج والتوصيات

1- النتائج

137- تم إقرار أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في إدارة موارد الأسماك البحرية منذ وقت طويل. وتعتبر تلك الهيئات أكثر السبل والأدوات الملائمة التي

يمكن من خلالها تحقيق المحافظة على موارد الأسماك وإدارتها بصورة أكثر فاعلية. وقد قامت هيئات مصايد الأسماك الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة في الماضي ومن المتوقع أن تواصل في المستقبل القيام بدور بناء وفعال في ضوء التطورات الدولية الحالية التي تمر بمصايد أسماك أعالي البحار.

138- عند وضع تلك الأمور في الاعتبار فلا شك إن لجنة الخلجان التابعة لهيئة مصايد أسماك المحيط الهندي، منذ أن أسستها منظمة الأغذية والزراعة عام 1972 قد حققت نجاحا في إدارة موارد الأسماك في منطقة اختصاصها. وقد واجهت اللجنة في مراحلها الأولى العديد من العقبات والمشكلات الإدارية والفنية. وقد تم تخفيف هذه العقبات والمشكلات تدريجيا إلى حد ما من خلال تنفيذ مشروع الخلجان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة. وقد انتهى المشروع عام 1979 وخلف وراءه حجما كبيرا من البيانات حول مصايد أسماك المنطقة إلا أن المناخ السياسي فيما بين 1980-1988 و1990-1991 كان له تداعيات على عمل اللجنة وأدى إلى الحد من نطاق عملها لمواصلة إدارة مصايد الأسماك بالمنطقة. وكان على اللجنة أن تجتمع مرة واحدة خارج الإقليم (1986) ولم تتمكن من الاجتماع لمدة ست سنوات متلاحقة فيما بين عامي 1986 – 1992.

139- تغيرت أقدار اللجنة إلى الأفضل عقب عام 1992 حينما ظهرت روح تعاون جديدة بين الأعضاء الذين أبدوا الرغبة في العمل الجاد معا من أجل تحقيق الأهداف المحددة. وقد تم تنظيم الاجتماعات لتنعقد كل عامين وتم دعم التزام الأعضاء من أجل العمل معا كما تم قبول تأسيس مجموعات عمل محددة للتعامل مع الأمور الفنية على أساس إقليمي وظهر كادر جديد من علماء الأسماك والباحثين في هذا المجال.

140- يمكن من خلال هذه الروح الجديدة استنتاج مدى نجاح اللجنة في تأسيس قاعدة سليمة تعتمد عليها إدارة مصايد الأسماك. ويمكن القول أيضا أنها قد حققت العديد من أهدافها من خلال التزام الأعضاء رغم التأثيرات الخارجية السلبية ومن خلال الدور الذي تلعبه منظمة الأغذية والزراعة في الدعم والمساعدة عن طريق تمويل الأنشطة وتقديم الإرشادات والخبرات الفنية والاستشارات الإدارية. ويمكن أيضا استنتاج أن لجنة الخلجان كانت أكثر نجاحا على المستوى القطري منه على المستوى الإقليمي.

141- ومع ذلك كان من الممكن أن تحقق لجنة الخلجان نتائج أفضل وأن تكون أكثر فاعلية ونجاحا إذا كانت الدول الأعضاء قد قامت في ذلك الوقت بتأسيس "وحدة الدعم الفني" لمتابعة تنفيذ توصيات مشروع الخلجان وفقا للاقتراح الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة لأكثر من مرة. وحدثت فجوة فنية خطيرة واستمرت في الاتساع بمرور السنوات حيث لم يتم اتخاذ أي إجراء لرصد ومتابعة ومراقبة الموارد على أساس إقليمي. وكانت هناك حاجة إلى عمل مسح لموارد الأسماك بصورة سليمة ولم يتم جمع المعلومات حول جهود الصيد من أجل تقديم تحليل أفضل لحالة المخزون. وكان ذلك من الأهمية بصفة خاصة حيث أن بعض الأنواع التجارية الرئيسية أظهرت علامات خطيرة على الإفراط في الصيد وتضاءل العائد الاقتصادي الذي يعود على الصيادين. ويمكن أن تخضع معظم الأنواع إلى الاستغلال الكامل مع إمكانية زيادة استغلال تلك الأنواع التي تنخفض كميات ما يتم صيده منها. وقد يكون هناك حاجة إلى المحافظة والإدارة في غياب البيانات الأكثر دقة والتي يمكن الاعتماد

عليها ، بناءً على مبدأ الاحتياطي لتجنب حدوث انهيار كبير في كميات الصيد أو انهيار بعض مصايد الأسماك مثلما حدث في بعض المناطق الأخرى.

142- رغم منح الدول الأعضاء أهمية كبيرة لموارد الأسماك الخاصة بها والتزامها إلى حد كبير تجاه مستقبل مصايد الأسماك في المنطقة التابعة لها إلا أن الإجراءات التي تم اتخاذها ركزت على تنمية القطاع القطري لمصايد الأسماك. وفيما يتعلق بالبرامج والتقارير الفنية التي قدمتها المراكز الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تنفيذها على المستوى الإقليمي قامت الدول الأعضاء باختيار الأنشطة الملائمة لكل منها على المستوى القطري ودمجها ضمن برامجها القطرية. وإلى جانب عدم توفير أي أموال للبرامج الإقليمية فقد كان من الممكن أن تساهم هذه الحالة في إرجاء الاتفاق على العمل المشترك في مجال مسح الموارد الإقليمية. وهناك حاجة إقليمية وإدارة مطلوبة للحفاظ على موارد الأسماك المستدامة. وقد يوضح هذا التركيز القطري سبب عدم تنفيذ المقترح الخاص بقاعدة البيانات الإقليمية أو المركز الإقليمي لأبحاث مصايد الأسماك. فقد قامت كل من الدول الأعضاء بتأسيس مؤسستها البحثية الخاصة بها. وكان من الممكن حشد بعض المبالغ التي تم إنفاقها على الأقل من أجل تأسيس مؤسسة إقليمية متعددة الأغراض لخدمة جميع الدول الأعضاء.

143- ينبغي الإشارة إلى أن الدول الأعضاء تتولى مسئولية واضحة ومحددة لضمان استدامة موارد الأسماك الخاصة بها. وتضطلع تلك الدول الأعضاء بمسئولية تنفيذ إجراءات الإدارة المتفق عليها بالإضافة إلى مشاركتها الفعالة بما في ذلك الدعم المالي. ورغم أن دعم هيئات مصايد الأسماك الإقليمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة قد أصبح ضرورة ملحة إلا أنه من غير المتوقع أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بذلك بدون توجيهات واضحة من جانب الدول الأعضاء بهذه الهيئات وبدون دعم فني ومالي من الدول الأعضاء.

2- التوصيات

144- يبدو أن الخطوات التي تم الاتفاق على اتخاذها خلال الدورة الأولى للهيئة فيما يتعلق ببدء أنشطة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك كانت خطوات على الطريق الصائب. فقد تم الاتفاق على جدول الاجتماعات السنوية المنتظمة حتى عام 2010 وعلى تأسيس مجموعتي عمل متخصصتين وتحديد القضايا التي يتم تناولها. وتم الاتفاق على تطوير ودعم اتفاقيات الشراكة مع المنظمات الإقليمية المعنية الأخرى والاتفاق المشترك على القضايا المتعددة التي ينبغي تناولها بصورة مشتركة أو على أساس قطري. وتم أيضا الاتفاق على الحاجة إلى استغلال قنوات الإعلام في توصيل أنشطة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك إلى الجمهور وإلى المسئولين كوسيلة لنشر الوعي بين دوائر مصايد الأسماك وحشد الدعم لأهدافها. وقد تم أيضا إعادة التأكيد على الترتيبات المالية وأكدت جميع الدول الأعضاء التزامها بالمساهمة في الموازنة المركزية.

145- ومع ذلك فمن المفيد للغاية أن يتم تحديد النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة لمرحلة ما بعد التقييم والدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة خلال فترة عمل لجنة الخلجان ضمن مجموعة من التوصيات التي يتم تقديمها للهيئة الجديدة حتى تضعها في

الاعتبار. وتهدف هذه التوصيات إلى المساهمة في زيادة فاعلية ودعم هذه المنظمة الإقليمية لمصايد الأسماك. وتتمثل التوصيات المقترحة بدون أي ترتيب للأولويات فيما يلي:

- من المهم للغاية أن تضمن أمانة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة قبل الشروع في أي اجتماعات مستقبلية وأنشطة متعلقة بها الموافقة الكاملة من جانب الدول على عضويتها بالهيئة بما في ذلك موافقتها على المساهمة المالية في الموازنة المركزية. لا تزال بعض الدول الأعضاء تصر على الحصول على العضوية دون تحمل أي التزامات مالية. وبالإضافة إلى ذلك لابد أن توضح الأمانة للأعضاء بما لا يقبل الشك أن الموازنة المركزية المتفق عليها تستهدف تمويل عقد الاجتماعات العادية وغيرها. ولابد أن يتم تمويل أي مطالبات إضافية للأنشطة من خلال مخصصات إضافية من الدول الأعضاء ذاتها أو من خلال مصادر أخرى.
- لابد أن تقوم كل من الدول الأعضاء بصفة رسمية بتعيين ممثل رئيسي لها وبديل يحل محله في حضور الدورات والاجتماعات العادية والمتخصصة من أجل تناول أنشطة ما بين الدورات للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وللقيام بدور المسؤول الرئيسي في دولته. ولابد أن يكون مفوضا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور الروتينية وأن يتحمل المسئولية عن تبادل المراسلات وإطلاع رؤسائه بالتقدم الذي يتم تحقيقه.
- أثبت تأسيس مجموعات العمل المتخصصة التي تتعامل مع الأمور الفنية المحددة نجاحاً كبيراً في أن تصبح هذه المجموعات بمثابة الفرع الفني المعترف به للهيئة الأم. إلا أنه حان الوقت الآن لتحسين آليات عملها. ويوصى بتحويل هذه المجموعات تدريجيا إلى مجموعات عمل دائمة تجتمع بصفة دورية يتم الاتفاق عليها. ولابد من التوسع في هذه المجموعات لتضم أكبر عدد من القضايا بما في ذلك اقتصاديات مصايد الأسماك والتسويق ومعدات الصيد ومراقبة الجودة وخدمات الإرشاد والخدمات الاجتماعية. وينبغي أن تقدم إليها الهيئة الأم المشكلات التي ترغب في أن تتولى دراستها. ولابد أن يقوم رئيس كل مجموعة عمل بتقديم تقرير رسمي إلى الهيئة عند اجتماعها. وينبغي أن يكون لأفراد فريق العمل الفني الذين يتم تعيينهم بمجموعات العمل قدرات فنية على أعلى المستويات في الموضوعات الخاضعة للدراسة وأن يقوموا بحضور الاجتماعات اللاحقة لضمان الاستمرارية. وينبغي تشجيع العلماء والخبراء من داخل الإقليم أو خارجه ومن القطاع الخاص على المشاركة عند الحاجة إلى ذلك. ولابد من الاتصال بصفة دائمة بأمانة منظمة الأغذية والزراعة والمراكز الفنية لإدارة مصايد الأسماك والمكتب القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة والحصول منها على الاستشارات والتوجيهات. ويمكن التوسع في مجموعات العمل في المستقبل لتضم الموضوعات الخاصة بحالة الأنواع النادرة والمعرضة للخطر وبيئة مصايد الأسماك والرصد البيئي.
- هناك حاجة ماسة إلى عمل مسح لموارد الأسماك. ويذكر أن كميات الصيد الحالية في حالة انخفاض مستمر وأن قدرات الصيد في حالة تزايد بصور خطيرة ويتضح من خلال مخزون الأسماك وجود عمليات استغلال مكثفة كما أن سياسات تطبيق القانون ضعيفة وهناك افتقار إلى إجراءات الإدارة الفعالة وبالإضافة إلى ذلك لا يتم رصد أو مراقبة جهود الصيد. لابد أن تحث كل تلك المؤشرات الدول الأعضاء على اتخاذ قرار فيما يتعلق بتنفيذ المقترح الخاص بإجراء دراسات إقليمية لعمليات الصيد والأنشطة العلمية المتعلقة بها والتي يجب أن تتم بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومجلس التعاون الخليجي.

- حيث يمثل التمويل عقبة أمام أي تقدم في هذه القضية يوصى بضرورة متابعة الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجهات التمويل الأخرى مثل المؤسسة الكويتية لتقدم العلوم وفقا لما هو مذكور بتقرير الدورة الأولى للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك. ويمكن أيضا الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبنك الدولي من أجل الحصول على التمويل من خلال مرفق البيئة العالمي، ويمكن أيضا اللجوء إلى الجهات المانحة المحتملة الأخرى. ومع ذلك ففي حالة فشل جميع محاولات العثور على جهة مانحة في المستقبل القريب فلابد أن تقوم الدول الأعضاء بتوفير التمويل اللازم. ومن غير المتوقع أن تكون المبالغ المالية المعنية ذات أرقاما فلكية تتجاوز قدرات الدول الأعضاء. وسوف يكون معظم العلماء والخبراء والمعدات والمهمات من داخل الإقليم وليس من المنظمات الدولية كما كان الحال في مشروع الخلجان.
- نظرا للدراسات المقترحة لموارد الأسماك يتم التوصية بجمع ونشر التحسينات التي يتم إدخالها على أسلوب وحالة واتجاهات نشر وتوزيع المعلومات الخاصة بمصايد الأسماك. يجب أن تتسم البيانات بالشفافية والجودة والمصداقية والشمولية. كما يجب أن يستجيب صانعو سياسة ومديرو مصايد الأسماك للرأي العام الذي يتشكل وفقا للمعلومات الخاصة بحالة واتجاهات مصايد الأسماك.
- يمكن دراسة التوسع في نطاق اختصاص الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في سياق جديد. وقد تم تأجيل هذا الأمر من جانب لجنة الخلجان. ويفتقر كل من البحر الأحمر وخليج عدن حتى الآن إلى كيان مؤسسي لمصايد الأسماك. ويمكن أن تقوم الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بدراسة أحد أوجه التوسع على الأقل لتضم المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية في البحر الأحمر – وهي بالفعل أحد أعضاء الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك – واليمن التي تمتد مياهها الإقليمية على امتداد البحر الأحمر وخليج عدن. ويمكن أن يمتد التوسع أيضا إلى الشرق نحو باكستان والهند في مياه البحر العربي حيث يتوافر مخزون الأسماك المشترك الذي يحتاج إلى أن يتم إدارته بصورة مشتركة. ويمكن في البداية تبادل المراقبين بين هيئات مصايد الأسماك بعضها البعض.
- من الضروري أن يستمر تنظيم دورات الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك باثنين من اللغات الرسمية لمنظمة الأغذية والزراعة هما العربية والإنجليزية. وينبغي أيضا أن تكون جميع وثائق الاجتماعات بما في ذلك هذه الدراسة الخاصة بمرحلة ما بعد التقييم بكلتي اللغتين. ومع ذلك فليس من الضروري أن تستخدم مجموعات العمل ومحاضر جلساتها كلا اللغتين. يمنح التعامل بكلتي اللغتين المزيد من الفهم والإدراك للقضايا الخاضعة للمناقشة وخاصة بالنسبة لأفراد فريق عمل مصايد الأسماك الذين لا يحضرون الاجتماعات وتكون معرفتهم باللغة الإنجليزية محدودة. وسوف يؤدي هذا أيضا إلى السماح لصانعي القرار باستيعاب القضايا بصورة أفضل. وفي ذات الآونة يكون من الأكثر حكمة أن تقوم إيران بترجمة الوثائق الضرورية إلى اللغة الفارسية لنفس الأسباب.
- وفقا للاتفاق المبرم خلال الدورة الأولى حول تطوير ودعم إجراءات الشراكة مع المنظمات الإقليمية المعنية الأخرى يتم التوصية بأن تقوم الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بتوقيع اتفاقية شراكة مع مركز (انفو سمكك). وبجانب تشجيع الدول غير الأعضاء بالمركز على الانضمام إليه يكون من المفيد أن يتم تبادل المراقبين وأن يكون هناك أنشطة مشتركة ملائمة. وتؤدي قضايا تجارة الأسماك ومنتجاتها بموجب الترتيبات الدولية الجديدة الناتجة عن تأسيس منظمة التجارة العالمية إلى ضرورة

قيام الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك باستغلال خدمات مركز (انفو سمك) في أمور تجارة الأسماك الخاصة بها.

- حيث تستلزم المتطلبات الرئيسية لقيام منظمة إقليمية ناجحة المشاركة الكاملة من جانب جميع أعضائها في كل المنطقة البحرية التي تندرج تحت نطاق اختصاصها فمن الضروري أن يتم إعادة تفعيل مشاركة العراق في الأنشطة. وحينما تقوم العراق بتقديم وثيقة الموافقة على الانضمام إلى الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك إلى مدير عام منظمة الأغذية والزراعة فلابد أن تصبح العراق عضوا فعالا مرة أخرى وأن تشترك في كل قضايا مصايد الأسماك التي يتم تناولها. ويكون تعاونها ضروريا في إدارة والحفاظ على المخزون المشترك في مياهها وفي تجنب أي مشكلات بيئية تنتج عن الأنشطة التي يتم تنفيذها في مصب شط العرب. وبالإضافة إلى ذلك تعد خبرات العراق مفيدة في أنشطة مجموعة العمل الخاصة بتربية الأحياء المائية. ولابد أن تتناول الأمانة هذا الأمر في الوقت المناسب.
- بينما تقوم لجنة مصايد الأسماك بمجلس التعاون الخليجي بدور رائع للغاية في التنسيق بين الدول الستة الأعضاء بها الذين يتمتعون أيضا بعضوية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك فلا ينبغي على الإطلاق أن يكون ذلك بمثابة فرصة لحدوث أي سوء فهم للآراء أو القرارات التي تتخذها أي من المنظمتين فيما يتعلق بتأثير إحداها على الأخرى. وينبغي أن تخضع الآراء أو القرارات المتعارضة لحلول ودية واتفاقيات نهائية.
- لقد تأخر تأسيس قاعدة البيانات الإقليمية لفترة طويلة، وقد عرضت البحرين بالفعل استضافة تلك القاعدة. وحان الوقت الآن للاتفاق على قبول هذا العرض. ومع وجود عدد من المراكز المتخصصة التي تتعامل في الوقت الحالي مع أنظمة مصايد الأسماك المختلفة يوصى بتوزيع هذه المراكز في الدول الأعضاء حيثما تتوافر الميزة المقارنة من الخبرات اللازمة لكل مركز في أي من الدول الأعضاء.
- من أجل نجاح الحملة في الاستفادة من القنوات الإعلامية من أجل تنشيط الوعي بالأنشطة الإقليمية التي تقوم الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بتنفيذها يوصى بإصدار نشرة دورية للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، من الممكن أن تكون ربع سنوية وتوزيعها على جميع دوائر مصايد الأسماك في الإقليم وعلى المنظمات المعنية في الأقاليم الأخرى. ولابد من تعيين محرر كفء ويجب تنسيق مهمة نشر وتوزيع هذه النشرة من خلال الأمانة. ويمكن القيام بذلك قبل أو مع إنشاء قاعدة بيانات مصايد الأسماك الإقليمية. وتتولى النشرة نشر المعلومات الحالية حول قضايا مصايد الأسماك وبيانات وأخبار الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك على المستويين القطري والإقليمي. ويمكن أن تساعد الموازنة المركزية في تحمل جزء من التكلفة إلا أنه يجب التشجيع على إيجاد مخصص مستقل. ويتم الاتفاق على لغة أو لغات النشرة. ولابد أن تدرس الهيئة أيضا تأسيس موقع على شبكة الإنترنت لتقديم أحدث المعلومات حول الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.
- لابد أن تقوم الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بوصفها إحدى الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بمتابعة أحدث التطورات في مجال مصايد الأسماك الدولية. ويتم من حين لآخر التوصل إلى اتفاقيات وأدوات جديدة التي يمكن أن تؤثر في الوقت المناسب على مصايد الأسماك بكل مناطق العالم. وتتمثل أحدث هذه الأدوات والاتفاقيات التي ينبغي أن تكون الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك على دراية بها وتقوم بدراستها بالصورة الملائمة في اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بقانون البحار واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمخزون الأسماك واتفاقية دعم التزام سفن الصيد بالإجراءات الدولية للمحافظة والإدارة في أعالي

البحار ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (جدول أعمال القرن 21) ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة وخطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة التي تم إقرارها حديثا.

- ويمكن أن تقوم الهيئة أيضا بتشكيل "فريق عمل الطوارئ" للتعاون مع الحكومات والمنظمات المعنية بالإقليم عند حدوث أي حالات طوارئ نتيجة للحوادث التي تتسبب في تسرب الزيت مما يؤدي إلى تلوث البيئة البحرية وبيئة الأسماك على غرار ما حدث مرارا في الإمارات العربية المتحدة والمياه المجاورة لها. ويمكن أن تقدم أيضا المساعدة في دراسة حجم نفوق الأسماك على غرار ما حدث في الكويت في أغسطس عام 2001. ويمكن أن تصبح الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك جهة استشارية للهيئات القطرية والإقليمية والدولية المعنية بموقف مصايد الأسماك في مجال اختصاصها ولابد أن تحاول الحضور بصفة مراقب في الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بمصايد الأسماك.
- وأخيرا وليس أخرا يتم دعوة حكومات الدول الأعضاء لرفع درجة الأولوية التي تمنحها لقضايا تنمية مصايد الأسماك والمحافظة عليها ضمن خطط التنمية القطرية الخاصة بها. ويمكن القيام بذلك من خلال زيادة مخصصات التدريب في مختلف مجالات مصايد الأسماك وتشجيع المزيد من الأنشطة البحثية وزيادة التدريب الأكاديمي في العلوم البحرية والعلوم الإنسانية في المجالات المتعلقة بمصايد الأسماك ويمكن أيضا للحكومات المساعدة في خلق حوافز التوظيف في مصايد الأسماك وتوفير فرص عمل أفضل وزيادة الوعي لدى العامة بأهمية قطاع مصايد الأسماك كوسيلة للأمن الغذائي والتوظيف وكمصدر هام للتغذية الجيدة.